التقدير عند سيبويه
تقدير الأسماء والحروف
(دراسة وصفيّة)

(★)
د. على أبو القاسم المغربي

مستخلص:

تقوم هذه الدراسة على دراسة الحذف والتقدير وأثره في الدريس النحوي: حيث بدأت الدراسة على تعريف الإعراب لغة واصطلاحا، فيمكن القول بأن التقدير هو تعيين المحذوف من الجملة أو الكلمة، لسبب من الأسباب وبقاؤه في النية، كما لو قيل: من جاء؟ فتقول: محمد، فيكون التقدير: جاء محمد، والتقدير على نوعين، صناعي ومعنوي، زد على ذلك توضيح الفرق ما بين التقدير والتأويل، لأن التأويل هو تفسير مال الشيء وبيان عاقبته التي يصير إليها، ومنه تأويل الكلام وللعلم بأن الحذف يلتقي بالتقدير في مواضع محدده لهذا أن التقدير في التراث النحوي يكون على ثلاث حالات: تقدير الحركة الإعرابية – تقدير الجملة وما فوقها تقدير بعض أجزائها. وتناولت الدراسة بعض أسباب الحذف كما أشار اليها القدماء، وكذلك أهم شروط الحذف، وهناك شروط يجب أن تراعى للأسباب الحذف وكذلك في تقدير المحذوفات إلى غير ذلك من الموضوعات التي يجب أن يراعيها عند الحذف والموضوعات التي منها واسفرت هذه الدراسة عن نتائج من أهمها:

(1) الدراسات في جانب الحذف والتقدير تمثل من أهم الدراسات النحوية خاصة في العصر الحديث.

(2) دراسة الحذف والتقدير تعتبر ثروة لغوية ونحوية يمكن الاستفادة منها في إثراء الدرس اللغوي والنحوي.

(★) جامعة الزاوية - كلية الآداب / العجيلات.

ويوصى الباحث بما يلي:

(1) الاهتمام بمثل هذه الدراسات بصفه عامه ولاهتمامها في الجانب النظري والعملي.

(2) دراسة البنية الصرفية والنحوية وأثرها في دلالة اللفظ في دراسة الحذف والتقدير.

Abstract:

This study is based on studying deletion and estimation and its effect on grammatical studies

Where the study began with defining parsing linguistically and technically, it can be said That estimation is the determination of what is deleted from the sentence or word, for a reason And its remaining in the intention, as if it was said: Who came? So you say: Muhammad, so the estimation is Muhammad came, and estimation is of two types, industrial and moral, in addition to Clarifying the difference between estimation and interpretation, because interpretation is the explanation of the money of the thing and explaining its consequence that it becomes, and from it the interpretation of speech and for the knowledge that Deletion meets estimation in specific places, this is why estimation in the grammatical heritage is in three cases: Estimation of the grammatical movement - Estimation of the sentence and what is above it Estimation of some of its parts.

The study dealt with some of the reasons for deletion as indicated by the ancients, as well as the most important conditions for deletion, and there are conditions that must be taken into account for the reasons for deletion as well as in estimating the deletions and other topics that must be taken into account when deleting and the topics from which this study resulted in the most important results:

1-Studies in the aspect of deletion and estimation represent the most important grammatical studies, especially in the modern era.

2-The study of deletion and estimation is considered a linguistic and grammatical wealth that can be used to enrich the linguistic and grammatical lesson.

The researcher recommends the following:

1-Paying attention to such studies in general and their interest in the.theoretical and practical aspects.

2-Studying the morphological and grammatical structure and its effect on the meaning of the word in the study of deletion and estimation.

تقديم:

فإن علم النحو أقدم علوم العربية وضعاً، وكانت مدينة البصرة أول الأمصار العربية وضعاً للنحو وتأليفاً فيه، إذ بدأ أبو الأسود الدولي (ت 69هـ) بضبط المصحف للتمييز بين حركات الإعراب المختلفة، كما نسب إليه وضع أول فصول النحو بتوجيه من الإمام علي بن أبي طالب –كرم الله وجهه ثم توالى من بعده تلاميذه.. إلى أن كان عيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ)، فوضع في النحو كتابين هما: الجامع والإكمال، أثنى عليهما تلميذه الخليل بقوله: 3

بَطَلَ النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

غير أن الزمن عوض عن فقد هذين الكتابين، بمعجزة القرن الثاني، بالخليل نفسه (ت 175هـ)، بعد أن قضى من عمره شطراً يشافه الأعراب ويحفظ عنهم، يعمل في ذلك فكره، يستقرى ويستنبط، يقيس ويعلل.. دون أن يضع في ذلك كتاباً، غير أن ثمار قياسه ونظراته وتعليلاته أتت أكلها في كتاب تلميذه النابه سيبويه (ت 180هـ) الذي سار في لقاء أبناء البادية والأخذ عن فصحائها، سيرة شيخه الخليل الذي كان يحفظ نصف اللغة حتى قال المبرد: إن المفتشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة تتبعوا على سيبويه الأمثلة فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة منها الهندلع. وهي بقلة، والدر داقيس. وهو عظم القفا وسمنصير وهو اسم أرض. ثم عكف علي وضع كتابه ملتزماً مراجعة الخليل، ينقل أقواله، يستضيء برأيه في كثير مما جاء في كتابه من مسائل النحو، مما يطالعه المتصفح لكتاب سيبويه من أمثال قوله: (وسألته)، أو (قال) أو ما أشبه ذلك وقد أحدث كتاب سيبويه منذ حياة صاحبه أوسع الأصداء، وأقبل عليه المشتغلون في إكبار وتعظيم؛ بما تميز به من أمانة في النقل، وغزارة في المادة وتنوع في الأساليب الفصيحة، مع حسن تقليبها، وذوق في الاختيار، وتوخ للمعنى فهذا كله يساعد علي فتح ذهن القارئ، ويأخذه معه ليشارك في استنباط القواعد والأحكام التي يهتدى في دروبها بين هذا الجم الغزير من الشواهد والنصوص بالذوق، ودقة النظر، وحسن التمييز، معتمداً في ذلك كله على نصوص القرآن الكريم، وطرف من الحديث النبوي الشريف، والشعر العربي الموثوق به، وما سمعه من كلام الأعراب وأقوالهم. هكذا نال هذا الكتاب في وقت مبكر أوسع ما يستحقه من اهتمام وإعجاب (حتى صار علماً عند النحويين فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب

سيبويه، وقرأ نصف الكتاب، فلا يشك أنه كتاب سيبويه، وكان أبو عثمان المازني (ت 248هـ) يقول: من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد سيبويه فليستحِ، وسمع غير واحد من الجرمي قوله: أنا منذ ثلاثين سنه أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه.. إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والقياس، ورأى فيه المبرد عملاً كاملاً منفرداً في قوله: لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه من فهمه لا يحتاج إلى غيره. وتقضي الخطة التي نسير عليها في هذا البحث أن نتحدث عن نحويين أسهموا إسهاماً واضحاً في عملية التحليل النحوي، وذلك بتوسيع علل النحو وقياساته، فلا نتحدث عن كل النحاة الذين أسهموا في رسم منهجية النحو العربي بل عن أبرزهم. وكانت الشخصية الثانية بعد سيبويه المبرد، وهو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، ولد بالبصرة سنة 210هـ مائتين وعشر، وتوفى ببغداد سنة 285 هـ مائتين وخمس وثمانين، وقيل سنة 286هـ. مائتين وست وثمانين نشأ المبرد في البصرة وأخذ العلم عن أبرز علمائها في ذلك الوقت قرأ كتاب سيبويه على أبي عمرو الجرمي، فلما توفي الجرمي أكمل قراءة الكتاب على أبي عثمان المازني، وكان الأخير قد أعجبته فطانة المبرد، وحذقه لكتاب سيبويه، ودقة تعليلاته، فسماه أو لقبه (المبرد) أي الشافي، وقيل غير ذلك في لقب المبرد وقد ذاعت شهرة المبرد بصفته عالما نحويا لغوياً، الأمر الذي دعا الخليفة العباسي المتوكل أن يستدعيه؛ ليفتيه في بعض المسائل اللغوية والنحوية، فوفد عليه. وأبو العباس يعد في مجال التأليف النحوي الشخصية الثانية بعد سيبويه؛ فقد كان بعد سيبويه مؤلفون ومحللون غير أن المبرد كان أبرزهم وكان كتابه (المقتضب) يمثل نقلة وإن كانت متواضعة إلا أنها تجعل المبرد جديرا بما سبق أن وصفناه به من أنه الشخصية الثانية بعد سيبويه في مجال التأليف النحوي. ولقد كان لكتاب سيبويه الأثر الأكبر في المبرد وهذا الأخير لا يشذ في هذا عن النحاة، فمنذ ظهور الكتاب إلى حيز الوجود تلقفه العلماء واهتموا به دراسة وتدريساً. ولم يقتصر هذا الإدراك لأهمية الكتاب على علماء البصرة وحسب، بل إن الكسائي على رأس مدرسة الكوفة (ت 187هـ) وجد الفوز بهذا العلم في أن يقرأ الكتاب؛ فقد ورد للأخفش قوله: جاءنا الكسائي إلى البصرة فسألني أن أقرأ عليه كتاب سيبويه، ففعلت، فوجه إلى خمسين ديناراً، وهذا القراء – وهو خليفة الكسائي – رغم أنه كان زائد العصبية على سيبويه فقد مات وكتاب

سيبويه تحت رأسه! ثم تسمع الجاحظ (ت 255هـ) وهو يخاطب محمدا بن عبد الملك الزيات بقوله: أردت أن أهدي إليك شيئا، ففكرت، فإذا كل شيء عندك، فلم أر أشرف من هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث الفراء، فقال الزيات والله ما أهديت إلى شيئاً أحب إلي منه. ولما كانت للكتاب هذه الأهمية البالغة في بناء صرح العربية وقواعدها كانت شواهده وأبياته هي الدعائم الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد. فهذا البحث بعنوان: (التقدير عند سيبويه والمبرد 1) يستهدف دراسة أوجه الإعراب في المسائل النحوية المختلفة، وتأتي أهمية هذا البحث من أن الإعراب من سمات اللغة العربية الفصحى، حتى إن القدماء سموا النحو إعراباً، والإعراب نحواً. وأن أئمة النحو متفقون على أن لكل محذوف مقدراً في تركيبه، وإن اختلفوا فإنما يختلفون في بعض صور تطبيقه، أو بعض الجزئيات، والقول بالتقدير هو قول جمهور النحاة، ومحل اتفاق بينهم وشأنهم في التقدير كشأنهم في القول بالحذف، فإن الحذف هو عبارة عن ظاهره لغوية نابعة من استعمالات العرب وأساليبهم العالية. وكتاب سيبويه – وهو المرجع الأول – حافل بذلك، مليء بالتقديرات لكل محذوف، فإن القول بالحذف يدعو إلى القول بتقدير المحذوف، بالدليل الحالي أو المقالي، إذ هو شرط في الحذف. ومنذ نشأة النحو الأولى كانت دراسة أسلوب الحذف تلقى من النحاة عناية واهتماماً كبيرين، ونرى هذا واضحاً في دراستهم للقرآن الكريم والمأثور عن العرب، فقد كان الحذف والتقدير من أكبر المسائل النحوية التي اهتم بها النحاة ؛ لاستخراج أنواعه، وضبط قواعده، وتفسير وجوهه، وتعليل القول به، والحاجة إلى التقدير فيه، وقد كانت دراسة القدماء له تنصب على النص العربي، لتحديد مكان المحذوف فيه، وتعريف الدارس بالحاجة إليه، وإلى تقدير المحذوف ؛ لكي يؤدي التركيب وظيفته الكلامية في إفادة المعني، وإفهام السامع أو القاري، ولإثبات أن العرب – وهم أئمة البيان – حذفت ونوت المحذوف، وحذفهم إنما دعاهم إليه قوة بيانهم، وطبعهم على أداء المعنى بالعبارة المناسبة، إيجازا وإطنابا، وهم إلى الإيجاز أميل. ولأن هذا البحث يدرس الإعراب التقديري في كتاب سيبويه والمقتضب فلابد من ذكر ما في هذين الكتابين من صعوبة، خصوصاً في كتاب سيبويه وهذه الصعوبة ليست خافية علي أحد، فقد أقر بها القدماء والمحدثون، فقديماً كان محمد بن يزيد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه: (هل ركبت البحر)؛ تعظيماً واستصعاباً لما فيه، وكان

المازني يقول: (من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح)، غير أن العلم لا يأخذ هذه العبارات علي علاتها ؛ فمثل هذه العبارات تذكر ليتبين مدى الصعوبة التي يلقاها الدارس لكتاب سيبويه، وقد ذهب أحد الدارسين المحدثين إلي أن الصعوبة في كتاب سيبويه تعود إلي أمرين، الأول: أن سيبويه وضع كتابه للمتعلمين ولم يضعه للعلماء، وقد أراد سيبويه أن يجمع أكبر قدر من المعلومات، مع وضعها في عبارة موجزة، وأنا لا لوافق هذا الباحث في ما ذهب إليه من أن كتاب سيبويه قد وضع للمتعلمين فحسب ذلك أن الكتاب يتدارسه المتعلمون والعلماء، على حد سواء، والأمر الثاني يعود إلي العامل الزمني، فالكتاب قد ألف في القرن الثاني الهجري ولاشك أن اللغة تتطور، وألفاظ الحياة تتجدد، ومفاهيم العلوم تتغير. وإذا كان قد اتضح بما قدمت مدى الصعوبة التي يجدها الدارس للكتاب فإن طبيعة هذا الموضوع الذي ندرسه لا تخلو من صعوبة، فالإعراب التقديري في الواقع بحث في ما وراء اللغة، فهو بحث نظري. وقد كان اعتمادي الأول على المرجعين السابقين، الكتاب والمقتضب، وإلى جانب ذلك اعتمدت على مراجع أخرى، منها:

1- ألفية ابن مالك، بشرح الأشموني.

2- الخصائص لابن جني.

3- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب.

4- شرح المفصل، لابن يعيش.

5- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي.

وغيرها من المصادر والمراجع التي لها علاقة بهذا الموضوع. وقد قسمت هذه الدراسة على تمهيد، وبابين، فكانت على النحو التالي: التمهيد، يشمل تعريف الإعراب لغة واصطلاحاً، وتعريف التقدير لغة واصطلاحاً، ويشمل التأويل والتقدير، وأسباب الحذف، وشروط الحذف، وتقدير المحذوفات.

أولاً / تقدير المبتدأ:

المبتدأ اسم صريح، أو بمنزلته مجرد من العوامل اللفظية، أو بمنزلة المجرد مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفي به عن الخبر، فالاسم الصريح نحو (الله ربنا) و(محمد نبينا)، والذي بمنزلته هو المصدر

المنسبك من (أن والفعل) مثل قوله تعالى: ﴿وأن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾؛[1] لأنه في التأويل، وصومكم والذي بمنزلة المجرد ما دخل عليه حرف زائد أو شَبهه، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ من خَالِقٍ غَيْرُ الله﴾.[2] فخالق مبتدأ، وإن كان مجرورا بـ (من) الزائدة ؛ لأن وجود الحرف الزائدة كعدم وَجُوده، ومنه ما جاء في الكتاب قوله تعالى: ﴿بأَييكُم المفتون﴾ [3] فـ (أيكم) مبتدأ و(الباء) زائدة و(المفتون)؛ أي المجنون، خبره[4] وعند الأخفشَ المفتون بمعنى الفتنة، مبتدأ مؤخر، و(أيكم) خبر مقدم، والباء بمعنى (في) أي الفتنة، أي الجنون في إيكم، ومنه أيضا عند ابن عصفور (ت 669هـ) قوله – صلى الله عليه وسلم –: (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بالصَوْمِ)[5] فالصوم مبتدأ مؤخر، والباء زائدة وعليه خبر مقدم، وقيل: (عليه) اسم فعل، وفاعلَه مَستترَ فيه، و(الصوم) مفعول به، والباء) زائدة،[6] والوصف يتناول اسم الفاعل نحو، أمسافر أخواك، واسم المفعول نحو، ما مكرم الضيفان، والصفة المشبه نحو هل كريم العليان، واسم التفضيل، هل أسرع في يد على القلم منه في يد غيره؟ والمنسوب نحو أمصري أبوك؟[7] واختلف النحويون في عامل المبتدأ، فقال البصريون: يرتفع بالابتداء، وقال الكوفيون: بالخبر.[8] ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وإن الخبر مرفوع بالمبتدأ، فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو التجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها، والعامل في الخبر لفظي، وهو الابتداء والمبتدأ، وذهب بعضهم إلى أن العامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ، وذهب بعضهم إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ وعند الكوفيين أن المبتدأ والخبر ترافعا فرفع كل منهما الآخر.[9]

حذف المبتدأ:

يحذف المبتدأ إما جوازاً وإما وجوباً:

أولاً / الحذف الجائز:

يطرد حذف المبتدأ جوازا في كل موطن دلّ فيه على المبتدأ المحذوف دليل حالي أو مقالي من هذه المواضع التي يحذف فيها المبتدأ:

(أ) في وجود قرينة حالية تدل عليه وتغني عن ذكره:

بين سيبويه هذا الموضع بقوله: (وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي كأنك قلت: ذاك عبد الله أو هذا عبد الله أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار لك آية على معرفة فقلت: زيدٌ وربي)،[10] ومن أمثلة هذا الحذف القرينة الحال قوله تعالى: ﴿سورةٌ أَنزلْنَاها﴾ [11] فسورة خبر للمبتدأ محذوف وتقديره هذه سورة، وليس هناك من لفظ متقدم يدل على المحذوف المقدر.[12]

(ب) ومن المواضع التي يحذف فيها المبتدأ في جواب الاستفهام:

مثل قوله تعالى: ﴿وما أَدراكَ ما الْحُطَمَةُ نار اللَّه الْموقَدَةُ﴾،[13] هي نار الله يقول سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح: وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فأبدأته وذلك قولك: الحمد لله الحميدَ هو، والحمد لله أهل الحمد والملكَ الله أهل الملك، ولو أبدأته فرفعته كما قال الأخطل:

نفسي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا ... أَبْدَى النّواجِذَ يَومُ بَاسِلُ ذُكَرْ
الخائضُ الغَمْرَ والمَيْمُونُ طَائِرُه ... خَلِيفَةُ الله يُسْتَسْقَى به المَطَرُ [14]

(ج) ويحذف المبتدأ بعد فاء الجواب:

مثل قوله تعالى: ﴿من عمل صالحاً فَلَنَفْسه ومَنْ أَساءَ فَعَلَيْها﴾،[15] أو فعمله لنفسه وإساءته عليها وقوله تعالى: ﴿وإن تُخَالطُوهُمْ فَإخوانُكُمْ﴾،[16] أي فهم إخوانكم وغير هاتين الآيتين كثير، والواقع بعد فاء الجواب يصَح أن يقدَر مبتدأ أو خبر إذا كان صالحا لهما.

(د) ويحذف المبتدأ بعد القول:

متل قوله تعالى: ﴿سيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَّابعُهُمْ كَلْبُهُمْ ويَقُولُونَ خَمْسَةٌ﴾،[17] أي هم ثلاثة وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا أَساطيرُ الأولين﴾، [18] أَي هي أساطير الأولين. وقال تعالى: ﴿بل قَالُوا أَضْغَاثُ أحلام﴾،[19] بتقدَير هي أضغاث أحلام.

(هـ) يحذف المبتدأ بعد الخبر صفة له في المعنى:

وهذا ما ذكره سيبويه في كتابه عند ما قال: (وأما الصفة فأن كثيراً من العرب يجعلونه صفة، فيتبعونه الأول فيقولون: أهلِ الحمد والحميد هو، وكذلك الحمدُ الله أهله: إن شئت جررت، إن شئت نصبت، وإن شئت ابتدأت).[20] وذلك بأن يقع الخبر الذي حَذف مبتدؤه وبعد تركيب أو اسم هذا الخبر صفة، له في المعنى نحو قوله تعالى: ﴿التَّائبُونَ الْعَابدُونَ الْحَامدُونَ﴾

[21] إن هذه الصفات من حيث المعنى صفات للمؤمنين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾. [22] ومن حذف المبتدأ ما ذكره سيبويه. قال: (البر أرخص ما يكونَ... أي البر أرخص أحواله التي يكون عليها قفيزان كأنك قلت: البر أرخصه قفيزان)، [23] وقال أيضا: (البر بستين، وتركوا ذكر الكر، [24] استغناء بما في صدورهم من علمه وبعلم المخاطب؛ لأن المخاطب قد علم ما يعني فكأنه إنما سئل ها هنا عن ثمن الكر كما سئل الأول عن ثمن الدرهم. وكذلك هذا وما أشبهه فأجره كما أجرته العرب). [25] وذكر سيبويه من حذف المبتدأ جوازا قول عمر ابن أبي ربيعة:

اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج أهواءكَ المَكْنُونَة الطَّلَلُ
ربع قواء أذاع المعصرات به وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُه خَضِلُ [26]

والمعنى والتقدير: ذاك ربع، أو هو ربع، وقال أيضا:

هَلْ تَعْرِفُ اليَومَ رَسْمَ الدَّارِ وَ الطَّلَلا كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّقِيلِ الخِلَلا
دَارُ لَمَرْوَةَ إِذا أَهْلِي وأَهْلُهُم بالكانسية تَرْعَى اللّهْوَ والغَزَلا

والمعنى: تلك دار المروة، أو هذه دار لمروة، [27] فهنا يؤكد سيبويه على أنه إذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، [28] وفي موضع آخر يقول: (هو الفعل والذي أظهرت الاسم) [29] وقد فسر السيرافي قوله: (يعني أنك إذا رفعت فالذي أضمرت مبتدأ والذي ظهر هو خبره والمبتدأ هو الخبر، وإذا نصبت فالذي أضمرت فعل والفعل غير الاسم...) [30] فهذا دليل على أن سيبويه قد تفطن لقرينة الإعراب والصيغة وأهميتهما في توضيح المعنى في المكان الذي حذفه منه، وذلك لأن قوله فإذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت يدل على أن الضمة قرينة على تقدير ركن في جملة اسمية بدليل كون المرفوع اسما ولهذا يقدر المحذوف اسما وقوله إذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت بدل على أن النصب قرينة على تقدير ركن في جملة فعليه، ولهذا لابد من تقدر الفعل الناصب لهذا المذكور وتكون صيغتها مغايرة للصيغة المذكورة بمعنى أن المذكور اسم منصوب والذي يقدر فعل والفعل يختلف عن الاسم. [31] وكثيراً ما يخرج سيبويه الكلام في القرآن الكريم وفي الشعر على حذف المبتدأ فيقدر حسبما يراه منسبا للمعنى في الآية محل التقدير، وذلك لوجود بعض الأسماء المرفوعة التي رآها النحاة للجملة الاسمية، ففي قوله تعالى: ﴿ويقولُون طَاعَةٌ﴾، [32] يقدر مبتدأ محذوفا

والمعنى من طاعة، ومع أنه يرى أن المعنى واحد إلا أنه يختار تقدير (أمرنا طاعة) فأمرنا مبتدأ محذوف لأنها جمع في القصة واحد يقول أبن هشام: ولم يقع الخبر مع (إذا) الفجائية في التنزيل إلا مصرحاً به نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾،[33] والذي دعا ابن هشام لإثبات هذه الحقيقة إنما هو خلافهم في (إذا) الفَجائية أهي ظرف مكان يصح الإخبار به عن الجثة والمعنى، أو ظرف زمان يصح الإخبار به عن المعنى فقط أم هي حرف لا يصح الإخبار به عن شيء منهما، فإذن المقصود إثبات أن القرآن لزم ذكر الخبر- وهو مضنة عدم الذكر – معها وليس المقصود إثبات لزوم ذكر المبتدأ (هو) وليس مظنة عدم الذكر؛ لأنه ليس هناك ما يغني عنه بعد (إذا) الفجائية، وهذا هو الوهم في كلام الإمام السيوطي كما يبدو[34].... يبدو أن السيوطي توهم عند ما قال – وهو يتحدث عن حذف المبتدأ: (ويقل بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا السبع ولم يقع في القرآن الكريم بعدها إلا ثابتا)،[35] إذ كأنه يجعل هذا من حذف المبتدأ وهو الواقع من حذف الخبر إذا لم نجعل (إذا) نفسها هي الخبر، على رأي المبرد الذي يجعلها ظرف مكان فيصح الأخبار بها عن الجثة، والذي لم يقع في القرآن الكريم إلا ثابتاً إنما هو الخبر بعد (إذا) الفجائية، وليس المبتدأ.[36]

ثانيا / حذف المبتدأ وجوباً:

يحذف المبتدأ وجوبا في مواضع عديدة منها، إذا كان مخبرا عنه بنعت مقطوع لمدح أو ذم أو ترحم، ففي المدح والتعظيم يقول سيبويه ممثلا لهذه الأشياء: نحو مررت بزيد الفاسق ومررت ببكر المسكين، وإنما التزم فيه الحذف لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح والذم والترحم كما فعلوا في النداء إذ لو أظهروا لأوهم الأخبار، وأجري الرفع مجرى النصب، وفي الترحم مثل قولك: رأيت زيداً البائس بتقدير هو البائس، وشرط جواز قطع النعت وجعله خبر مبتدأ محذوف أو نصبه أن يكون المنعوت متعينا عن الصفة المقطوعة معروفا بدونها. أما إذا كان محتاجا إليها مفتقرا إلى أن يعرف بها فإنه لا يجوز القطع ويجب الاتباع يقول سيبويه في هذا: (وأما الموضع الذي لا يحسن فيه التعظيم كأن تذكر رجلا ليس بنبيه عند الناس ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه، وذلك قولك: مررت بعبد الله الصالح فإن قلت: مررت بقومك الكرام الصالحين ثم قلت المطعمين في المحل جاز؛ لأنه

إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عرف منهم ذلك وجاز أن يجعلهم كأنهم قد علموا فاستحسن ما استحسنت العرب وأجره كما أجرته).[37] وقد اشترط بعض النحاة أيضا أن يكون النعت لغير التوكيد فلا يجوز القطع في مثل أمس الدابر،[38] كما منع قطع نعت اسم الإشارة لحاجته إليه لتتبين ذاته وكذلك منع قطع نعت النكرة لحاجتها إليه حتى تعرف. ومفهوم ابن مالك أن القطع لا يجوز إلا إذا تعددت النعوت لأنه لم يتعرض لقطع النعت الواحد، والصحيح أنه يجوز القطع مطلقا سواء كان النعت واحدا أو متعدد، ولم يشترط التعدد سوى الزجاجي، ويقول الرضي: (ومع اجتماع الشرطين كون النعت لغير التوكيد، وكون السامع عالماً بالموصوف، جاز القطع وإن كان نعتاً أولاً، كقوله تعالى: ﴿وامراتَه حَمَّالَة الحطَب﴾ [39]...).[40]

- **المبتدأ المخبر عنه بمخصوص نعم وبئس ونحوهما:**

نحو (نعم الكتاب القرآن، وبئس الرجل زيد) فالقرآن وزيد، خبر لمبتدأ محذوف بتقدير الممدوح القرآن، والمذموم زيد، وهذا وجه من وجوه ثلاثة من الإعراب، تانيهما: أنه مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر مقدم، وهو الصحيح، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، الذي وافقه أغلب العلماء عند ما قال في باب مالا يعمل في المعروف إلا مضمراً: (... وأما قولهم، نعم الرجل عبد الله. فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبدَ الله. وإذا قال: عبدَ الله نعم الرجل. فهو بمنزلة: عبدَ الله ذهب أخوه. كأنه قال: نعم الرجل. فقيل له: من هو؟ فقال: عبد الله. وإذا قال عبد الله فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل)،[41] وفي هذين الوجهين، يقول ابن مالك:

ويذكر المخصوص بعد مبتدأ أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

وقيل: إنه مبتدأ محذوف الخبر وجوبا، وهو ضعيف: (قال ابن مالك في شرح التسهيل: وهو غير صحيح؛ لأن هذا الحذف ملتزم، ولم نجد خبرا يلتزم حذفه إلا و محله مشغول بشيء يسد مسده كخبر المبتدأ بعد لولا)،[42] وإنما وجب فيما يظهر الحذف على القول الأول لقوة الدليل على المحذوف، وإشعار الفاعل به حتى كأنه موجود.

■ **المبتدأ المخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله:**

نحو سمع وطاعةَ؛ أي امري سمع وطاعة، ويقول سيبويه: سمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له: كيف أصبحت؟ يقول: حمدَ الله وثناء عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المضمر كأنه يقول: (امري وشأني حمد الله وثناء عليه)[43] وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به:

فقالت حَنَانُ مَا أَتى بك ههنا أذَو نَسَبٍ أَمْ أَنتَ بِالحَي عَارِفُ

لم ترد تحنن ولكنها قالت أمرنا حنان،[44] ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعل كقوله تعالي: ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ﴾،[45] لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفا من أمر ليموا عليه ولكنهم قيل لهم لم تعَظونَ قومًا قالوا موعظتنا معذرة إلى ربكم ولو قال رجل لرجل معذرة إلى الله وإليك من كذا وكذا يريد اعتذارا لنصب وهذا المصدر نصبه أكثر وأجود، وفي حالة الرفع يجب حذف المبتدأ. يقول سيبويه: (والذي يرفع عليه حنان وصبر وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه)،[46] أي أن حذف المبتدأ كحذف عامل المصدر وجوبا فقط حذف العامل وجوبا لأن المصدر بدل من اللفظ بفعله فلا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه ثم حمل حذف المبتدأ على حذف العامل.[47]

. من ذلك قول العرب:

من أنت زيد أي مذكورك زيد،[48] أي من أنت كلامك زيد، فتركوا إظهار الرفع كترك إظهار الناصب ولأن فيه ذلك المعنى وصار بدلا من اللفظ بالفعل،[49] قول العرب (لا سواء) ذكر هذا القول السيوطي في الهمع ونسبه إلى سيبويه قائلا: (السادس قولهم: لا سواء حكاه سيبويه وتأويله على حذف مبتدأ أي هذان لا سواء أولاهما سواء)،[50] وربما يقصد قول سيبويه في الكتاب، وقد دخلت أي (لا) في موضع غير هذا فلم تغيره عن حاله قبل أن تدخله وذلك قولهم لا سواء وإنما دخلت (لا) ههنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه (سواء) ألا ترى أنك لا تقول هذان لا سواء؟ فجاز هذا كما جاز (لا ها الله) إذ حين عاقبت، ولم يجز ذكر الواو.[51] فـ (لا) في (لا سواء) بدل من اللفظ بالمبتدأ وأنه إنما حذف وجوبا لوجود (لا) فهي بدل منه، لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء، فلا يجوز الجمع بين (لا) والمبتدأ المحذوف (ألا ترى أنك لا تقول

هذان ولا سواء) هذا هو قول سيبويه الذي أشار إليه السيوطي ولكنه لم يوضحه وأخطأ في تمثيله له إذ ذكر المبتدأ المحذوف مع (لا) ولم ينبه على عدم جواز الجمع بينهما، وقد أجاز المبرد والسيرافي إظهار المبتدأ في (لا سواء) وسواء بمعنى مستو يخبر بها عن الواحد والمثنى والجمع مثل قوله تعالى: ﴿لَيسوا سواء﴾ [52] ويحذف المبتدأ وجوبا في (لاسيما محمد) هذا التركيب مروي كثيرا عن العرب ومعناه التنبيه على أولوية الاسم المذكور بعد لاسيما بما نسب لما قبلها وهي بمعنى مثل ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع سواء كان معرفة أم نكرة، و النصب إن كان نكرة والجر أرجحها على إضافة شيء له وزيادة ما، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبا لأن لاسيما بمنزلة إلا في الاستثناء لا تقع بعدها الجملة غالباً،[53] ويقول سيبويه: (سألت الخليل عن قول العرب، ولاسيما زيد بالجر فزعم أنه مثل قولك ولا مثل زيد و(ما) لغو وقال لاسيما زيد بالرفع كقولهم دع ما زيد بالرفع وكقوله تعالى: ﴿مثلاً مَّا بعوضةً﴾ [54] بالرفع – فـ (سي) في هذا الموضع بمنزلة مثل ثم عملت فيه (لا) كما تعمل (رب في مثل)، (وما) على الرفع إما أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة، وفي حالة عدم طول الصلة لا يكون الحذف إلا شاذا ؛ لأن (لا سيما) مستثناه من شرط طول الصلة لحذف العائد المرفوع على ما)،[55] وقال ابن هشام: (فقد ضعف الرفع بحذف العائد مع عدم طول الصلة وبإطلاق (ما) على من يفعل ونصب الاسم الذي بعد (لاسيما) إذا كان نكرة على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل، وأما نصب المعرفة بعدها فقد منعه الجمهور).[56]

– في مثل سقيا لفلان ورعيا لك:

من المصادر المستعملة في الدعاء والمستعمل معها لام التبيين المبينة للمدعو له أو عليه فالجار والمجرور بعد هذه المصادر خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، يقول الرضى: (والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر لمبتدأ الواجب حذفه ليلي الفاعل أو المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل، والمعنى هو لك إي هذا لك أي هذا الدعاء لك).[57]

ثانيا / تقدير الخبر:

اختلف النحويون في عامل الخبر. فقال الكوفيون: يرتفع بالمبتدأ كما يرتفع المبتدأ بالخبر، واختلف البصريون على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه يرتفع بالابتداء وحده، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وعليه كثير من البصريين. الثاني: أنه يرتفع الابتداء والمبتدأ. الثالث: أنه يرتفع بالمبتدأ.

(أ) حذف الخبر جوازاً:

الخبر هو جزء الكلام المركب من المبتدأ والخبر وهو الجزء المتمم الفائدة إذ بدونه يكون التركيب خاليا من المعنى غير مفيد، ولهذا وجوده ضروري في الكلام، لا يحذف إلا إذا دلت عليه قرينة قوية تجعله كأنه موجود، وفي الحذف الجائز يكتفي بهذه القرينة ولا يشترط غيرها فمتى وجدت يجوز حذفه وهو كثير وقد جاء الحذف الجائز في:

(1) في الإجابة عن السؤال بـ (من) أو (أي) فإذا سأل سائل من حاضر؟ أو من عندك؟ أو من قام؟ فإن المجيب يقول زيد، فيذكر المبتدأ ويحذف الخبر اعتمادا على ذكره في السؤال، كما أنه يجوز له أن يقول: زيد حاضر، أو زيد عندي، فيذكر عنصري الجملة بلا حذف، وكذلك الاستفهام بـ (أي) فإذا سأل سائل أيهم ناجح أو أيهم عندك؟ فإن المجيب يذكر المبتدأ فقط أو يذكر جزء الجملة. وإذا دخلت (ما) الاستفهامية على شبه الجملة على نحو (ما عندك؟) فإن المجيب يقول مثلا: كتاب، التقدير: عندي كتاب وله أن يذكر الجملة وقال تعالى: ﴿وطَعَامُ الذينَ أوتُوا الْكتَابَ حلٌّ لَّكُمْ وطَعَامُكُمْ حلٌّ لَّهُمْ والْمحصَنَاتُ منَ الْمُؤْمنَات والْمُحصنَاتَ منَ الَّذينَ أوتُوا الْكتَابَ من قَبْلكُمْ﴾،[58] أي حل لكم، ومنه كذلَك قوله تَعالىَ: ﴿أَكُلُهَا دَائمٌ وَظلُّهَا﴾،[59] أي ظَلها دَائم ففَي ما سبق أن الحذف فيها الدليل مقالي لوجود ما يدل على اَلمحذوف لفظاً.

(2) يحذف الخبر جوازا في (لا النافية للجنس)، أما تميم لا يثبتونه، يقول ابن الحاجب: (خبر لا التي للنفي هو المسند بعد دخولها نحو لا غلام ورجل ظريف فيها ويحذف كثيراً وبنو تميم لا يثبتونه).[60]

(3) خبر لا العاملة عمل ليس مثل قول سعد بن مالك القيسي:

مَنْ فَرَّ عَن نِيرَانِها فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحٌ [61]

(4) في خبر إن وأخواتها يجوز الحذف على مذهب سيبويه سواء كان اسمها معرفة أم نكرة وسواء كانت هذه الأدوات مكررة أم لا.[62] يقول سيبويه في ذلك: (إنّ مالا وإنّ ولدا وإنّ عددا أي إنّ لهم مالا فالذي أضمرت (لهم) ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحد إنّ الناس ألب عليكم؟ فيقول إنّ زيدا وإنّ عمرا أي إنّ لنا، وقال الأعشى:

إنْ مَحَلاً وَإنْ مُرْتَحَلاً وإنْ في السَّفَرِ مَا مَضَى مُهلا [63]

ويقول السيوطي في الهمع: (وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إلا إذا كان الاسم نكرة، وذهب الفراء،[64] إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة إلا إن كان بالتكرير كالمثالين اللذين ذكرهما سيبويه)) ورد المذهبان بالسماع، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾،[65] الآية أي يعذبون، كما نقل السيوطي أنّ خبرهن يحذف وجوبًا في ثلاثَ مَسَائل:

(أ) إذا سدت مسده وأو المصاحبة مثل أنك ما حكاه سيبويه (إنك ما وخيراً)، أي أنك مع الخير، و(ما) زائدة، وحكى الكسائي: (إن كل ثوب لو ثمنه) بإدخال اللام على الواو

(ب) إذا سدت مسده حال كقول الشاعر:

إنّ اختيارك ما يبغيه ذائقه بالله مُستظهرُ بالحزم والجلد

(ج) في (ليت شعري) إذا أردف باستفهام كقوله إمريء القيس:

ألا لَيْت شِعْري كَيْفَ جَادِثُ بوصَلْها وَكَيْفَ نْراعي وُصلَهُ المُتَغَيِّبِ

فشعري مصدر اسم ليت، والخبر ملتزم الحذف، والتقدير: ليت شعري بكذا ثابت، أو موجود أو واقع، وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر، والأصح فيه قول المبرد والزجاج: إن جملة الاستفهام في محل رفع خبر (ليت)، والتقدير: ليت علمي واقع بكيف حادث وصلها ثم حذف أضاف اتساعاً ورد بأنه يؤدي إلى الأخبار.[66]

(5) حذف خبر (كان) وأخواتها: ذكر سيبويه في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر... وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان شراً فشر[67] اختلف العلماء في حذفه على ثلاثة أقوال: القول الأول: الجمهور منعه وإن كان القياس جوازه نظراً لأصله وهو خبر المبتدأ الذي يجوز حذفه، أو نظرا لما آل أليه وهو شبهه بالمفعول به الجائز الحذف أيضاً وقد ترجح لديهم المنع ؛ لأنه صار عوضا من المصدر فمثلا (كان محمد صالحا)، فـ (صالح) عوض (الصلاح) وفي معناه وهو كون من أكوان

محمد والأغراض لا يجوز حذفها، و الوجه الآخر في جواز الرفع في قولك: إن زيدا كان منطلق، على أن تضمر المفعول في (كان)، وهو قبيح كأنك قلت، (إن زيدا كأنه منطلق)، وقبحه من وجهين، أحدهما: حذف هذه الهاء كقولك إن زيدا ضرب عمر، وليس هذا من مواضع حذفها،[68] والقول أثاني: بعض النحويين أجاز حذفه القرينة اختيار ولعله رأي ابن هشام حيث جعل من حذف الخبر قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير، أي إن كان في عملهم خير قائلا: فحذفت كان وخبرها،[69] وقد جاء في تعليق الاستاد عضيمة على المقتضب قوله: (ومن حذف خبر كان وحده الحديث عن عائشة – رضي الله عنها – أنها قالت: فربما قلت للنبي – صلى الله عليه وسلم –كأن لم يكن في الدنيا امرأة إلا خديجة، فيقول إنها كانت وكانت وكان لي منها الولد).[70] القول الثالث: رأى ابن مالك، وقد أجاز حذف خبر ليس ولو لم تدل عليه قرينة بشرط أن يكون اسمها نكرة دون (كان) وبقية هذه الأفعال مستندا إلى ما حكاه سيبويه من قولهم: ليس أحدَ أي ليس هنا أحد، وقول الشاعر:[71]

ألا ياليلُ وَيُحَك نَبّئِينا فأما الجودُ منكِ فليس جُودُ

حذف الخبر وجوباً:

مواضع حذف الخبر وجوبا المشهورة أربعة هي:

(أ) خبر المبتدأ الذي بعد (لولا) الا ستثنائية على مذهب البصريين،[72] فهي عندهم كلمة قائمة بنفسها موضوعة لهذا التركيب، وليست (لو) الداخلة على (لا) لقول سيبويه: (هذا الباب من الابتداء يضمر فيه ما يبن على الابتداء وذلك قولك لولا عبد الله لكان كذا وكذا، أما كان كذا وكذا، فحديث معلق بحديث (لولا)، وأما عبد الله فإنه حديث (لولا)، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام إلى أن يقول (فكأنه قال) لولا عبد الله كان بذلك المكان ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف كلام من إما لا).[73] فالخبر بعد لولا هذه يحذف وجوبا عند الجمهور ولا يجوز أن يذكر ولا يكون إلا كونا عاما، وإذا كان كونا خاصا وجب أن يجعل هو المبتدأ ويخبر عنه بكون عام أو وجود مطلق مثل قوله تعالى: ﴿ولولا دَفْعُ اللَّه النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدت الأرض﴾،[74] التقدير لولا دفع الله موجود، فهو وجود مطلقَ وقد سد مسدَه جوَاب (لولا)

ودلت القرينة عليه. ومثاله في الكون الخاص لولا عربية القرآن ما بقيت اللغة العربية بتقدير موجودة، فإنه يمكن أن يكون كونا خاصا بأن يقال: لولا القرآن عربي ما بقيت اللغة العربية هذا هو مذهب الجمهور ويقول السيوطي: (قال ابن أبي الربيع أجاز قوم (لولا) زيد قائم لأكرمتك ولولا زيد جالس أكرمتك وهذا لم يثبت بالسماع والمنقول لولا جلوس عمر ولولا قيام زيد).[75] هذان المذهبان هما السائدان في كتب النحو، وهناك آراء أخرى في المرفوع بعد (لولا) فعند الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل الخاصة وأنه مستغن بها كما يرتفع الفاعل بالفعل، وعند الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل لفعل مقدر مثل (لو ذات سوار لطمتني) لأن الظاهر على رأيه، أنه (لو) زيدت عليها (لا)، وقد منع البصريون من هذا التقدير وحملهم على أن قالوا إن (لولا) كلمة بنفسها وليست كلمة مركبة من لو ولا، إن الفعل إذا أضمر بعد (لو) وجوبا فلا بد من الآتيان بمفسر وليس بعد (لولا) مضمر وإن (لا) لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكررة ولا تكرير بعد لولا.[76]

(ب) خبر القسم الصريح - نحو:

قال سيبويه في باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم: وذلك قولك: لَعَمْرُ الله لأفعلنَّ ، لعمرك لأفعلن"، وأمانة الله وأيمن الله لأفعلن، التقدير: لعمرك قسمي بخلاف غيرَ الصريح في القسم الذي لا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه مثل: عهد الله، فإنه لا يجب حذف الخبر معه بل يجوز إذا وجدت القرينة، وإنما وجب الحذف في الصريح للعلم به وسد جواب القسم مسده [77]، ولا يتعين في أيمن الله وأمانة الله أن يكون المحذوف الخبر لوجود لام الابتداء وهي لا تدخل على خبر المبتدأ إلا على رأى ابن عصفور الذي جوز أن يكون المبتدأ في (لعمرك لأفعلن) هو المحذوف، وغيره جزم بأن ذلك من حذف الخبر.[78]

(ج) الخبر الواقع بعد واو المصاحبة:

وهي المفيدة للمعية إفادة ظاهرة بحيث تكون نصاً فيها مثل كل رجل وحرفته حذف الخبر وجوباً وتقديره مقرونان يقول سيبويه: (ولو قلت أنت وشأنك كنت كأنك قلت أنت وشأنك مقرونان، وكل امرئ وصنيعه مقرونان لأن الواو في معنى (مع) ههنا يعمل فيها بعدها ما عمل فيها قبلها من الابتداء والمبتدأ)،[79] وإنما حذف الخبر للعلم به وكان حذفه واجبا لسد

العطف مسده فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا أي (لا) تفيد المعية إفادة ظاهرة بأن كانت لغير المصاحبة أصلا بل لمجرد التشريك في الحكم مثل (جاء محمد وعلي) ومثل قول الفرزدق:

تمنوا لي الموت الذي يَشْعَبَ الفَتَى وَكُل امرىء والموت يلتقيان

فإن كانت كذلك فإنه لا يجب حذف الخبر، بل يجوز إن دل عليه دليل وإلا فلا يجوز، هذا هو مذهب البصريين السائد في كتب النحو. أما الكوفيون والأخفش فإنهم يرون أن العطف بواو المعية في الأمثلة المتقدمة وغيرها لا تحتاج إلى خبر، بل العطف بهذه (الواو) مغن عن ذكره وتقديره لأنها بمعنى (مع) ولو صرحنا بها لكانت الخبر وأغنت عن التقدير فكذلك ما كان في معناها.[80] والنحاة البصريون يردون مذهب الكوفيين ويرونه ضعيفا، لأن كون الواو بمعنى (مع) لا تستلزم كونها بمنزلتها وتغني غناءها من قبل أن (مع) ظرف يصح الإخبار به بخلاف (الواو) ولأن الواو وإن كانت بمعنى (مع) فهي في اللفظ للعطف في غير المفعول معه، وإذا كانت للعطف على المبتدأ فإنها لا تكون خبرا. وذكر سيبويه: (كل امرئ وصنيعه، أنت أعلم ومالك، فإنما أردت أنت اعلم مع مالك)،[81] ويتضح من خلال سياق سيبويه وتفسيره أنه يجعل الواو للمعية. وهذا يدل على أن الكوفيين والأخفش أخذوا رأيهم من سيبويه. ويمكن القول أن لسيبويه في ما سبق تقديران: أحدهما أن يقدر (كان) بعد (ما) فيكون المنصوب مفعولاً معه، و الثاني أن يقدر بعد الواو مصدر منوناً أو مضافاً إلى ضمير المخاطب، وقد صرح بالتقديرين عندما قال: (هذا باب ما يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله، وذلك قولك: مالك وزيداً وما شأنك وعمراً).[82]

(د) خبر المبتدأ الواقع بعده حال لا تصلح أن كون خبرا، بأن يكون هذا المبتدأ

مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح، هذه الحال، أن تكون خبرا، أو يكون هذا المبتدأ مضافاً إلى هذا المصدر، أو إلى مؤول به مثل:

(1) قراءتي القرآن الكريم مشكلاً، بتقدير قراءتي القرآن حاصلة إذا كان أو إذ كان مشكلاً، بتقدير قراءتي القرآن معمول المصدر والمفسر للضمير الذي منه الحال.

(2) أفضل سماعي القرآن الكريم مرتلاً، أي أفضل سماعي القرآن الكريم حاصل إذ كان أو إذا كان مرتلا، فمرتلاً حال.[83] والراجع لدى النحاة يصح أن تكون هذه الحال:

(أ) جملة اسمية مقترنة بالواو لوقوعها موقع الخبر، فوجب أن تقترن بالواو ليشعر إنها غير خبر مثل قوله (صلى الله عليه وسلم) (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)،[84] وقاس الكسائي التي بلا (واو) على التي بالواو، ومنع الفراء القياس كما منع سيبويه أن تكون جملة اسمية واشترط اسما منصوبا، وما تقدم حجة عليه.[85]

(ب) جملة فعلية مثل قولهم: (سَمْعَ أُذُنِي زيداً يقول ذاك). وكما قال رؤبة:

وَرَأَى عَيْنِي الفَتى أخاكا يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا

فيعطي في موضع نصب حال ساده سدة الخبر، وقد نسب الأشموني[86] جواز وقوع هذه الحال جملة فعليه مستدلا بالبيت المتقدم نسبه إلى سيبويه وقد ورد هذا البيت في الكتاب،[87] وأعربه (الأعلم) على النحو المتقدم، مما يؤيد نسبة هذا الرأي إلى سيبويه ويبطل نسبة المنع إلى سيبويه التي ادعاها السيوطي في الهمع.[88] والمتفق عليه أن المنع منسوب إلى الفراء، وكان المقدرة فيما تقدم تامة وليست ناقصة.

تلخيص أهم المذاهب في تقدير الخبر:

(1) مذهب البصريين:

وهو المتداول في كتب النحو وتقدير الخبر عندهم حاصل قبل إذ كان أو إذا كان على ما تقدم والقرنية الدالة عندهم هي تقييد الأخبار بالحال والذي أوجب حذفه هو سدّ هذه الحال مسده فقد حصل شرطا وجوب الحذف لقرينة واللفظ الساد مسده وأصله عندهم ضربي زيداً حاصل إذا كان قائما.[89]

(2) مذهب الكوفيين:

إن الحال السادة معمول للمصدر وهي حال من معمول المصدر لفظاً ومعنى ينما هي حال من معمول المصدر معنى لا لفظاً عند البصريين على ما تقدم تفسيره نحو ضربي زيداً قائماً حاصل.

(3) مذهب الأخفش:

وهو تقدير الخبر مصدراً عاملاً في الحال، ويمكن اعتباره أقرب الأقوال إلى الصواب لقلة التقدير فيه ووضوح المقدر بوجوده مثل له في نفس التركيب ودفع الاعتراض عنه. يرى ابن

درستويه (ت 374هـ) وابن بابشاذ (ت 469هـ) أن هذا المصدر لا يحتاج إلى خبر لكونه بمعنى الفعل، فمعنى ضربي زيداً قائماً: أضربه قائماً.[90]

حذف الفاعل:

الفاعل عمدة وجزء مهم من أجزاء الجملة لهذا ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذفه إذ من أحكامه المقررة (كونه عمدة لا يجوز حذفه)،[91] وهذا هو المذهب السائد في كتب النحو، وذكر ابن هشام في المغني من شروط الحذف أن لا يكون المحذوف كالجزء قائلاً لهذا الشرط: (فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا شبهه)[92] وقد سبق هذا بيانه في التمهيد من هذا البحث. وقال كذلك ابن جني: (فلو قلت جاءني من الكرام، أي رجل من الكرام، أو حضرني سواك، أي: إنسان سواك، لم يحسن، لأن الفاعل لا يحذف).[93] هذا هو حكم الفاعل عند البصريين وجمهور النحاة من اتبع مذهبهم، والتعليل لديهم لهذا أن الفاعل يعتبر مع الفعل بمثابة كلمة واحدة في كثير من الأحيان، فالفاعل كأنه جزء من كلمة لا يحذف بخلاف المبتدأ والخبر، يقول ابن جني: وإنما يحذف الجملة من الفعل والفاعل المشابهتها المفرد يكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل نحو ضربت ويضربان وقامت هذه قال تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾،[94] وحبذا زيد وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معَه كالجَزء الواحد، وليس كذلك المبتدأ والخبر.[95] وهناك من قال: أنه يجوز حذف الفاعل مثل الكسائي (ت 189هـ) وأيده في هذا القول السهيلي (ت 581هـ) وابن مضاء (ت 592هـ)، وهو قول ضعيف. ومن المواضع التي أجاز فيها النحاة حذف الفاعل، إذا بنى الفعل للمفعول مثل قولك قُرئ الكتاب. وكذلك فاعل الفعل المؤكد بالنون إذا كان هذا الفاعل واو جماعة او ياء مخاطبة مثل قوله تعالى: ﴿ولا يَصدُنَّكَ عَنْ آيَات الله﴾ [96] وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحداً﴾،[97] وهو في هذه الحالة حذف واجَب، ومن حذف الفاعل فاعَل المصَدرَ مثل قولهَ تعالى: ﴿أو إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذي مَسْغَبَةٍ يَتيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾.[98]

حذف المفعول به:

المفعول به فضله في غير باب (ظن)، الأصل فيه جواز الحذف لأن الكلام يتم بدونه ويمكن الاستغناء عنه لأنه غير عمده لكونه ليس جزءاً من أجزاء التركيب الأساسية ينقسم المفعول إلى قسمين:

(1) ما ليس أصله المبتدأ أو الخبر:

بأن كان العامل فيه غير (ظن)، وأخواتها سواء أكان واحداً أم متعدداً مثل أكرمت محمداً، وأعطيت علياً الكتاب، وهذا هو الرأي الأصل في جواز الحذف، ولا يمنع إلا إذا ترتب على حذفه عدم فهم المعنى وهو ما يسمى بالضرر المعنوي أو ترتب عليه مخالفة بعض القواعد العامة النحوية وهو الضرر الصناعي يترتب عليه منع حذف المفعول، ويكثر حذف المفعول جوازاً في الأحوال الآتية:

أولاً / مفعول المشيئة والإرادة ونحوها الواقع شرطاً مثل قوله تعالى: ﴿فَلَو شَاء لَهَدَاكُم أَجْمَعِينَ﴾،[99] أي فلو شاء هدايتكم، ومثل ذلك قولك، لو أراد الله لهزمهم أي هزيمة العدو، ويكون المفعول المحذوف غالباً مأخوذاً من الجواب دالاً عليه وقد يكون غير ذلك مثل قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لأَنزَلَ مَلَائِكَةً﴾،[100] أي لوشاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة وقد فهم هذا التقدير من السياق.

ثانياً / المفعول لأفعال العلم والإبصار ونحوهما المنفية نحو قوله تعالى: ﴿ألا إِنَّهُمْ هُمَ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لا يَعْلَمُونَ﴾،[101] أي لا يعلمون أنهم سفهاء وقوله تعالى:﴿وَلَكِن لا تُبْصِرُونَ﴾،[102] أي القرب أو الأصل لا تبصرونا.[103]

ثالثاً / إذا كان المفعول ضميراً رابطاً وهو ثلاثة أنواع هي:

إذا كان عائداً على الموصول رابطاً له مثل قوله أهذا الذي بعث الله رسولاً، أي بعثه وحذفه أكثر في الحالتين الآتيتين وهذا لا يجوز حذفه إذا كان في جملة الصلة ضميراً آخر يصلح للربط بحيث لا يعلم أهناك محذوف أم لا مثل جاء الذي قابلته في بيته فلا يجوز حذف المفعول به في (قابلته) لوجود الضمير الصالح للربط في (بيته).

(2) إذا كان عائداً على الموصوف بجملة مثل قول جرير:[104]

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وما شَيءٍ حَمَيَتْ بِمُسْتَبَاح

فقد حذف الهاء من جملة (حميته) التي وقعت نعتا، لأن النعت مع المنعوت كالصلة مع الموصول، فحذفه من الصلة أقيس من حذفه من الصفة وحذفه من الخبر، وهذا ما ذكره أبن الشجري،[105] ولا يجوز أن تقول: وما شيئاً حميت مستباحاً ويكون مستباح نعتاً لشيء لأن النعت لا تكون فيه الباء الزائدة وكان ينقلب بالمعني أيضاً لأنه كان يصير التقدير ما حميت شيئاً مستباحاً.[106]

(3) إذا كان عائداً على مخبر عنه في الجملة الخبرية مثل قول امري القيس:

فَأَقْبَلَتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبُ لَبِسْتُ وَثَوْبُ أَجْرُ [107]

فقد حذف الضمير من جملة الخبر والتقدير فثوب لبسته وثوب أجره، ويقول سيبويه معلقا على حذف العائد من الخبر والصفة في الآيات المتقدمة وأمثالها: فهذا ضعيف، الوجه الأكثر الأعراف النصب، وإنما شبهوه بقولهم: الذي رأيت فلان حيث لم يذكروا الهاء. وهو في هذا أحسن، لأن (رأيت) تمام الاسم، وبه يتم، وليس بخبر ولا صفة، فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد، كما كرهوا طول اشهيباب فقالوا: اشهباب. وهو في الوصف أمثل منه في الخبر وهو على ذلك ضعيف ليس كحسنه بالهاء.[108] وفي تعليق السيرافي على قول سيبويه اعلم أن حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع في الصلة والصفة والخبر، فأما حذفها في الصلة فحسن وليس بدون إثباتها، وقد ورد بمها القرآن الكريم، وأما حذفها في الصفة فدون حذفها في الصلة وإثباتها أحسن وأما حذفها في الخبر فقبيح لأن الخبر غير المخبر عنه وليس هو كشيء واحد،[109] إن النحويين ذهبوا إلي إلى حذف النون من الاسم الموصول فقد أجاز البعض حذف الياء أيضاً، وبعضهم أجاز حذف الياء مع حركتها فصارت (اللذ)، فجاز في هذا الاسم أربعة أوجه، وقد فعلوا ذلك كما قالوا يا غلام، و يا صاحب، اجتزاء بها عن الياء.[110] وإن دل هذا على التخيل والتصرف في القول، لأنهم أطلقوا لأنفسهم العنان في إعطاء أنفسهم الحق في الحذف حتى ولو كان علي حساب المعني، وهذا فهم غالى فيه النحاة، وقد تصور بعضهم أن (ال) الاسم الموصول جاء نتيجة حذف الاسم الموصول نفسه، واكتفوا بلام التعريف فأقامها مقام الذي، ولأنهم وجدوا

أنه لا يمكن إدخالها علي الجملة نفسها فهي من خصائص الأسماء لهذا حول لفظ الفعل إلى اسم فاعل وادخلوا عليها اللام وهم يريدون الذي.[111] وقد ذهب الكوفيون إلي أن الحذف ليس مرتبطاً بطول الصلة أو قصرها فيمكن حذف النون سواء طالت الصلة أو قصرت،[112] وذهب آخرون إلي نسبة حذف النون من اللذين والذين إلى قبائل بعينها.[113].

وقد يحذف المفعول به وجوباً:

في مثل قولك صادفت وصادفني محمد من باب التنازع – فيما أعمل الثاني كما يرى البصريون فإنه لا يجوز إضمار الفضلة في الأول لعودته على متأخر لفظاً ورتبه وهو لا يجوز فيجب أن يحذف.

القسم الثاني من المفعول به هو مفعولا (ظن وأخواتها):

اللذان أصلها المبتدأ والخبر، ومثلهما المفعولان الثاني والثالث من مفاعيل أرى وأعلم وأمثالهما اللاتي تنصب ثلاثة مفاعيل أصل الثاني والثالث منها المبتدأ والخبر حذف الحال وصاحبها:

أولا / حذف الحال:

الحال من الفضلات التي لا يمكن الاستغناء عنها أحياناً وتعتبر غير ضرورية في التراكيب النحوية فإذا لم تذكر ولم ترد في الكلام فإنه لا شيء في ذلك، وإنما نتكلم عن حذفها حيثما يراد أن تكون قيدا في الكلام وبقصد إثراء المعني بذكرها وحذف الحال جاز إذا وجدت القرينة ودلت الدلالة عليها. ويضمر عامل الحال جوازاً لحضور معناه أو لتقديم ذكره والأول كقول سيبويه للراحل: راشداً مهدياً، ولقادم من السفر مبروراً مأجوراً، ولمتحدث، صادقاً بتقدير تذهب، ورجعت،[114] ومثل هذا قوله تعالى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾،[115] بإضمار نجمع، ومن المضمر وجوباً قول سيبويه: (في باب ما ينتصب من الأسمَاءَ التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم وذلك قولك أقائماً وقد قعد الناس وقاعداً، وقد سار الركب، وكذلك أن أردت هذا المعني ولم تستفهم، تقول، قاعداً علم الله وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس، ويفسر سيبويه هذه الحالة فيقول وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود فأرد أن ينبهه، فكأنه لفظ بقوله، أتقوم وتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يري من الحال وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل)،[116] هذا في التوبيخ. وقد أنكر بعض النحاة هذا التقدير

لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه إلا على تقدير أنه مصدر، وقد أيد السيرافي في تعليقه علي سيبويه علي أن ما جاء من ذلك يعرب حالاً مؤكدة ففي التعليق: وقدر سيبويه أن العامل فيه مثل الفعل الذي يعمل في المصادر كأن يقول أقوم قائماً... إلخ. وأنكره بعض النحاة؛ لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفعل الذي من لفظه وما جاء من ذلك فصرف من إلى أنه مصدر لا اسم فاعل، كذا قال المبرد: والقول عندي ما قاله سيبويه لأنه قد تكون الحال توكيداً كما يكون المصدر توكيداً وأن كان الفعل قد دل عليه،[117] ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن سيبويه يعرب المنصوب في هذا التركيب حالا مؤكدة، والسيرافي يتفق معه في هذا الإعراب، أما المبرد الذي يقول: (أن المشتق هنا مصدر ليتفادى عمل الفعل في لفظ اسم فاعله)،[118] ولكن ما جاء في شرح الكافية يختلف عن هذا إذ قال الرضي بعد تقدير نصب هذه المسألة علي الحال قال هذا الذي ذكره مذهب السيرافي والزمخشري أعني كون هذه الأسماء منصوبة علي الحال ومذهب سيبويه وهو الحق انتصبها على المصدر.[119] أما في غير التوبيخ كقولك: هنيئاً مرئياً قال سيبويه: (وإنما نصبته لأنه ذكر خيراً أصابه إنسان فقلت هنيئاً مرئياً كأنك قلت ثبت له هنيئاً مرئياً أو هنأه ذلك هناء فقد أجاز أن يكون الناصب هنيئاً ثبت)،[120] وأن يكون الناصب هنأه على أن يكون الحال مؤكدة كالتي في قوله تعالي: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾،[121] في قراءة غير حفص، في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾،[122] ويجوز حذف الحال ما لم تنب عما لا يستغني عنه كالتي سدت مسد الخبر، وما لم تقع بدلاً من اللفظ بالفعل.

ثانياً /حذف صاحب الحال:

يقول النحاة إن صاحب الحال يجوز أن يحذف وهذا ما قاله الرضى: (واعلم أنه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجرداً زيداً أي ضربته)،[123] وأكثر الأحيان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لأنها وإياه كالصفة والموصوف وكالخبر والمخبر عنه وكالمميز والمميز، ومعلوم أنما يعمل في المميز والمميز قد يكون واحداً وقد يكون غير واحد، وكذا ما يعمل في الخبر والمخبر عنه فكذلك الحال وصاحبها فقد يعمل فيهما عامل واحد وقد يعمل فيهما عاملاً مثال هذا قوله طاب زيداً نفساً، وأن زيداً قائم وجاء زيد راكب. ومثال عدم الاتحاد

في الثلاثة، لي عشرون درهماً، وزيداً منطلق، علي مذهب سيبويه، ومن وافقه ففي قوله تعالي: ﴿إِنَّ هَذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحدةً﴾،[124] فأمة حال والعامل فيها (إن)، قال سيبويه: (هذا باب ما ينتَصبَ فَيه الخبر بعد الأَحرف الخمسة انتصابه إذا كان ما قبله مبنيا علي الابتداء لأن المعني واحد في أنه حال، وإنما قبله قد عمل فيه، ومنعه الاسم الذي قبله أن يكون محمولاً علي (أن) وذلك أن هذا عبد الله منطلقا)،[125] وقد قرأ بعضهم الآية السابقة ﴿أمتكم أمة واحدة﴾ حمل أمتكم علي هذه كأنه قال: أن أمتكم كلها أمة واحدة.[126]

حذف المضاف:

الإضافة هي نسبة اسم إلي اسم آخر، وإسناده إليه نحو غلام هند وكتاب خالد، وقد استقر الأمر مؤخرا عند النحاة على أن الإضافة، إما أن تكون بمعنى اللام نحو (دار خالد) و(مال محمد) أي دار لخالد ومال لمحمد، أو تكون بمعنى (من) وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف نحو (ثوب صوف) و(خاتم ذهب) أي ثوب من صوف وخاتم من ذهب أو تكون بمعنى (في) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف نحو (شهيد الدار) أي في الدار وقال تعالى: ﴿بل مكْر اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾،[127] أي في الليل والنهار، وذهب بعض النحاة إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف أَصلاً وإلا لزم أنّ (غلام زيد) وليس كذلك فإن معنى المعرفة غير النكرة. فقولهم (غلام زيد) ليس تفسيراً مطابقاً من كل وجه. بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط.[128] ويمكن أن يقال بأن الإضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف، فقد يصلح تقدير حرف في تعبير، وقد يمنع تقدير أي حرف في تعبير آخر وما يصلح تقديره بحرف لا يطابق معناه المقدر. فهي أعم من أن تكون بمعنى حرف ومما يدل على ذلك.

أنواع الإضافة:

يقسم النحاة الإضافة على ضربين، محضة وغير محضة: فالمحضة هي إضافة غير الوصف نحو (كتاب محمد) أو إضافة الوصف إلى غير معموله نحو (كريم بغداد)، والإضافة غير محضة تشتمل:

(1) إضافة اسم الفاعل والمفعول إلى معمولهما إذا كانا دالين على الحال أو الاستقبال نحو (هو ضارب خالد الآن أو غداً) و(هو مضروب الأب الآن أو غداً).

(2) إضافة صيغ المبالغة وإضافة الصفة المشبه مطلقا إلى معمولها نحو (هو ضراب

الرؤوس) و(طويل القامة وحسن الوجه).

(3) ويلحق بهذه الصفات المنسوب إذا أضيف إلى مرفوعة نحو (هو عراقي الوطن عربي النسب). ويرد حذف المضاف على نوعين: أولهما وأكثرهما وروداً في اللغة أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه بشرط وجود قرينة تدل على المضاف المحذوف. والثاني: حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه أي بقاء الأثر الإعرابي الدال عليه، فالنوع الأول أن دلت قرينة عقلية أو حالية على مضاف محذوف فالذي يقول أكلت الشاة يفهم من كلامه أنه يقصد أكلت لحم الشاة. ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ومثاله في القرآن الكريم: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾،[129] فالتقدير: حب العجل وقوله تعالى: ﴿وجاء ربُّكَ﴾،[130] أَي أَمر ربَك.[131] وَيرى كثير من القدماء حذف المضاف للاتساع كثيراً جداً في للغة، فابن جني يذكر أن منه في القرآن ثلاثمائة موضع،[132] وينسب إليه السيوطي أن في القرآن منه زهاء ألف موضع، وإن الشيخ عز الدين قد سردها في كتابه (المجاز) على ترتيب السور والآيات،[133] كما أورد صاحب إعراب القرآن كثيراً من الأمثلة منها حذف المضاف،[134] وأما الشعر وسائر اللغة ففيهما منه مالا يحصى.[135] ويتوسع ابن جني في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويضع له قاعدة تقصد غلامه أو ولده أو أخاه بشرط أن يفهم السامع ذلك، فإن فهم ذلك جاز وإن لم يفهم لم يجز كما أنك إن فهم عنك بقولك أكلت الطعام أنك أكلت بعضه لم تحتج إلى البدل أي إلى قولك بعضه أما إذا لم يفهم فلا بد من البيان.[136] وقد خالف بعض النحاة ابن جني في هذا التوسع، وأنكروا جواز الحذف، قياساً مطلقاً، وإنما يقاس إذا لم يستبدل الثاني بحكم الأول نحو قوله تعالى: ﴿واسال القرية﴾،[137] أي أهلها فإن جاز استبدلاه اقتصر فيه على السماع ولم يقس ومن حذف المضاف ذكر سيبويه في باب ما استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار (ومن ذلك أن نقول على قول السائل كم صيد عليه! وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز فنقول صيد عليه يومان وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر. لذلك وضع السائل كم غير ظرف ومن ذلك نقول كم ولد له فتقول ستون عاماً فالمعنى ولد له الأولاد وولد له الولد ستين عاماً ولكنه اتسع وأختصر).[138] ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى:

﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾،[139] وإنما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأصل لو كان هاهنا، ومثله قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾،[140] وإنما المعنى بل مكركم في الليل والنهار وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾،[141] وإنما هو ولكن البر بر من آمن بالله واليوم الآخر. ومن ذلك كلامهم بنو فلان يطؤهم الطريق يريد بطؤهم أهل الطريق ومثله في السعة أنت أكرم على من أن أضربك،[142] وقال الجعدي:

كانَ غَدِيرهم بجنوب سلّى نعام قاقَ فِي بَلَد قفار [143]

الشاهد فيه حيث حذف المضاف من الثاني أي غدير نعام. قال ساعدة:

لذْنُ بِهَزّ الْكَفَّ يَعْسِلُ مَتَنُهُ فيه كَمَا عَسَلَ الطريق الثعلبُ

يريد في الطريق ومن ذلك قولهم أكلت أرض كذا، وكذا وأكلت بلدة كذا وكذا، إنما أراد أصاب من خيرها، وأكل من ذلك وشرب، وكذلك قولهم هذا الظهر أو العصر أو المغرب إنما يريد صلاة هذا الوقت وقال الحطيئة:

وشَرَّ المَنَايَا مَيِّتٌ بينَ أَهْلِه كهلك الفَتَى قد أَسْلَمَ الحَيَّ حاضرة

يريد منيه ميت، وقال النابغة الجعدي:

وَكَيْفَ تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خَلاَلَتُهُ كَأَبِي مَرْحَب

يريد كخلالة أبي مرحب، ويحذف المضاف كثيرا بدلالة القرائن الدالة عليه ولحذفه أغراض أهمها:

أولاً / التجوز في الكلام والاتساع فيه وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾،[144] والمعنى ولكن ذا البر آمن بالله أو ولكن البر بر من آمَن بِاللهِ،[145] وقالوا وذلكَ لأنَ البر مصدر و(من آمن) جثه فلا يخبر بالذات عن المصدر ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾.[146] ولكن ورد في اللغة الإخبار بالذات عن المصدر وبالمصدر عن الذات لقصد التجوز والمبالغة، فمن الأول ما سبق ذكر في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَ مَنِ اتقى﴾، والقصد منه تجسيد المعاني وتحويلها إلى شخوص حية متحركة تراها العيون ففي قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَ من آمن بالله﴾، يفيد أن البر إذا تجسد كان شخصاً مؤمناً بالله واليوم الآخر فهو بذلك جعَل البَر شخصاً يمشي على رجلين له سماته وصفاته، ومن الثاني أي الإخبار بالمصدر عن الذات قوله

تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾.[147] فقد أخبر عن ابن نوح بقوله (عمل غير صالح) والقصد منه تحويلَ الذات إلى حدثَ بعكس القسم الأول والمعنى في الآية أن ابنك يا نوح تحول إلى عمل غير صالح ولك يبق فيه شيء من عنصر الذات. وهذا التحويل والتجوز لا يؤديه التقدير، فإنك إذا قدرت كما قدر النحاة إنه نو عمل غير صالح أو ذا البر من آمن لم يبق فيه شيء من هذا المعنى فلا داعي لتقدير مضاف أو نحوه فإن لكل تعبير دلالته ومعناه، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾،[148] أي حب العجل لأن العجل لا يشرب في القلوب،[149] وكَذلك قَوله تَعالي: ﴿إذا لأذقناك ضعْفَ الْحَيَاة وَضعْفَ الْمَمَات﴾ [150] أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات ومنه قول الأعشى:

فَارَقْنَا قَبْلَ أَن تُفارقه لما قضى من جَمَاعَنا وطراً [151]

أي قبل إرادة أن تفارقه. لابد من هذا التقدير، لأن الفراق لا يكون من أحد المتفرقين قبل الآخر. وأجاز ابن جني، جلست زيداً، على تقدير جلست جلوس زيد ولا أرى ذلك لأن المعنى لا يتعين لاحتمال أن يراد جلست إلي زيد، فحذفت (إلى) وانتصب ما كان مجروراً بها بخلاف ما سبق، وأن كان المضاف مثلاً جاز الحكم علي المضاف إليه بالتنكير فتعينت به النكرة نحو مررت برجل زهير شعراً فحذف لفظ مثل ونوي معناه والأصل في ذلك مررت برجل مثل زهير شعراً، ومثل هذا النوع قولهم:[152] تفرقوا أيادي سبا، فجعلوه حالاً، وهو في اللفظ معرفة لأنهم اردوا مثل أيادي سبا، فحذف مثل وأقيم ما قام مضافا إليه مقامه في التنكير والإعراب، وقد حملهم العلم بالمحذوف علي حذف المضاف، ومضاف إليه هو المضاف إلي ثالث يستغني به عن الأول والثاني فمن ذلك قوله تعالي: ﴿تدور أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾،[153] أي دوران كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت.

ثانياً / الحذف للاختصار وذلك إذا دل عليه المعنى نحو قولهم هذه الظهر أو العصر أو المغرب، إنما يريد صلاة هذا الوقت واجتمع القيظ يريد اجتمع الناس في القيظ. قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه مذكوراً، فأكثر ما يكون ذلك إذا استغنى بالمضاف إليه المذكور عن المحذوف نحو قوله (أخذت كتاب وقلم خالد) وهذا يدل على أن الكتاب والقلم هما لخالد، بخلاف لو قلت (أخذت كتاباً وقلم خالد) فيدل ذاك على أن

القلم لخالد دون الكتاب، ونحو هذا التعبير كثير وذلك نحو قولهم (قطع الله يد ورجل من قالها)، وقال الأعشى:

إلا علاقة أو بدا هَا قَارِح نَهْدِ الجَزَارَةْ

أي: إلا علالة قارح، أو بداهته.[154] خالف المبرد سيبويه في تقدير هذا البيت، فقال المبرد: أراد الإعلالة قارح أو بداهة قارح فحذف الأول لبيان الثاني[155] وعلى مذهبه لا يكون في البيت فصل بين المضاف والمضاف إليه، وإنما يكون حذف المضاف إليه مع الاسم الأول. ورد ابن ولاد قول المبرد وقال: (لو جاز ما قال لجاز أن تأتي بمضاف ويسقط المضاف إليه وتقول عجبت من يدي. تريد زيد إذا علم ذلك بضرب من الاستدلال على زيد وهذا أقبح من التفرقة بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن ذلك كثير في أشعار العرب وهذا لا يكاد يعرف).[156] ويبدوا أن المبرد أخذ رأيه من الفراء وغيره من الكوفيين وجماعة من البصريين، وانتصر لمذهب سيبويه ابن جني عندما قال: (مذهب سيبويه الفصل بين بداهة وقارح، وهذا أمثل عندنا من مذهب غيره).[157]

حذف الموصوف:

ال صفة: هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان.

الغاية من الصفة:

والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في القسيمة، ويقال إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف، وقد تجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه أو لما يضاد ذلك الذم والتحقير.

الصفة تتبع الموصوف:

كما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث، إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتنكير دون سواها.

جواز حذف الموصوف:

وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً مثل قوله تعالى: ﴿وإن من أهل الكتاب إلَّا لَيُؤْمنَنَّ به قَبْلَ مَوْته﴾.[158] أو قول النابغة:

كأنك مَن جمال بَني أقيش يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجلَيْهِ بِشَنَ

يريد: جمل من جمالهم، الشاهد فيه حذف الموصوف للاستغناء عنه بدلالة الكلام عليه وقد حكي سيبويه: (ما فيهم يفضلك في شيء يريد ما فيهم أحد يفضلك)،[159] فحذف الموصوف ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا والتقدير ما منهم واحد مات فحذف الموصوف، وهذا الحذف سائغ مقيس عند النحاة إذا دل دليل،[160] بيد أن ابن الجني يرى وقوعه في الشعر كثيراً دون النثر، وقال حكيم بن معية:

لو قلت ما في قومها تَبِثَم يَفَضْلُها فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ

فحذف الموصوف، والتقدير: لو قلت ما في قومها يفضلها لم تكذب فتأثم فقد أقيمت الصفة مقام الموصوف كما يفي قوله تعالى: ﴿وَأَنَا منَّا الصَّالحونَ ومنَّا دُونَ ذَلكَ﴾ [161] أي قوم دون ذلك، ومثل هذا قول ابن مقبل:

وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموات وأخرى أبتغي العيش أكْدَحُ

إنما يريد منها تارة أموات وأخرى فحذف الاسم لدلالة الصفة عليه، ومثل قولهم ليس غير هذا الذي أمس. يريد إلى فعل أمس.[162]

حذف الاسم الموصول:

الموصول في الأصل اسم مفعول، من وصل الشيء بغيره إذا جعل من تمامه،[163] وسميت الأسماء الموصولة بذلك لأنها توصل بكلام بعدها هو من تمام معناها وذلك أن الأسماء الموصولة أسماء ناقصة الدلالة لا يتضح معناها إلا إذا وصلت بالصلة فإذا قلت (جاء الذي) أو (رأيت الذي) لم يفهم المعنى المقصود، فإذا جئت بالصلة اتضح المعنى المقصود وذلك قولك (جاء الذي ألقى الخطبة) ومن ذلك يتبين أن الأسماء الموصولة معناها الأسماء الموصولة بصلة. ذكر الزمخشري: (معنى الموصول أن يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً فإذا تم بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولا ومضافاً إليه).[164]

الأسماء الموصولة:

قسم النحاة الأسماء الموصولة على قسمين، مختص ومشترك، فالمختص ما استعمل لشيء واحد لا يتجاوز إلى غيره و(الذي والتي) وما تفرع منها، والمشترك هو ما كان لعدة معان بلفظ واحد ك (من وما وأي)، ويجوز حذف الاسم الموصول إذا علم وذلك عطف على مثله وذلك نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾،[165] وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾،[166] فَمنها اسم موصول مقَدر؛ لأن الذي في السموات غَيَر الذي في الَأرض وقالَ العجاج:

دافع عني نبقير موتي بعد اللتيا واللتيا والتي [167]

فوجه الشاهد فيه جواز حذف صلة الموصول إذا دل عليه دليل، وجعله أبو زيد بمنزلة المثل السائر الذي علم المحذوف منه لذلك حذفت الصلة ولولا ذلك لم يجيزه إذا كانت الصلة من تمام الاسم.[168]

المبحث الثالث
تقدير الحروف

تعريف الحرف:

الحرف ما دل على معنى في غيره، و لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف جرى مجرى النائب نحو قولهم: (نعم، وبلى، وأي، وإنه، ويا، وقد، وفي). ونقصد بالحرف هنا ما هو قسيم للأسماء والأفعال في القسمة الثلاثية المشهورة للكلمة فكل حرف بعد كلمة ذات دلالة معينة. ويذهب ابن جني مع أستاذه أبي علي الفارسي إلى أن حذف الحروف ليس بالقياس وذلك: (أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها أيضاً واختصار المختصر إجحاف به).[169] بيد أن هذا القياس العقلي لا يتفق مع واقع اللغة التي ورد فيها حذف الحروف في مواضع كثيرة واللغة لا تخضع في ظواهرها للمنطق العقلي، وهذا الواقع اللغوي هو الذي حمل ابن جني على أن يقول: (هذا هو القياس لا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها، ومع ذلك فقد حذفت تارة، وزيدت تارة أخرى).[170] ومن هذه الحروف حروف الجر، وتسمى أيضاً حروف الإضافة

قالوا سميت بذلك لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها، ويسميها الكوفيون أيضاً حروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم كالظرفية،[171] والبعضية والاستعلاء ونحوها من الصفات، وقالوا وإنما سميت حروف الجر لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها،[172] والظاهر أنها سميت بذلك لأن الأسماء تأتي بعدها مجرورة كما سميت حروف النصب والجزم لأن الأفعال تأتي بعدها منصوبة أو مجزومة.[173] ومعنى الجر هو جر الفك الأسفل إلى أسفل إذ من المعلوم أن تسميته الحركات الضمة والفتحة والكسرة وتسمية حالاتها الإعرابية من رفع ونصب وجر، إنما هو قائم على أوصاف حركات الفم فالضمة إنما سميت كذلك لأنها تكون بانضمام الشفتين وسميت الحالة رفعاً لأنك إذا ضممت الشفتين ارتفعتا. وأما الفتحة فسميت كذلك لأنها تحدث بفتح الفم وسميت الحالة نصباً لأن الانتصاب هو القيام والوقوف وبحصول هذه الحركة ينتصب الفم أي يقف وأما الجر فهو جر الفك الأسفل إلى أسفل وتسمى الحركة كسرة. وأما السكون فهو عدم الحركة فإذا قطعت الحركة كان الحرف ساكناً وسميت الحالة الإعرابية جزماً، لأن الجزم هو القطع لأنك بتسكينك الحرف تقطع الحركة عنه.[174] إن ظاهرة حذف حروف الجر ظاهرة شائعة في كلام العرب مما جعل سيبويه يعقد لها عدة مواضيع تدل على كثرة هذا الحذف واعترافه بصحة هذا التركيب مع وجود هذا الحذف، فقد أجاز حذف بعض الحروف وبقاء عملها قياساً مثل (رب)، فقال: (وزعم الخليل أن قولهم: لاه أبوك ولقيته أمس، إنما هو على: الله أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار واللام تخفيفاً على السان. وليس كل جار يضمر؛ لان المجرور داخل في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد).[175]

نيابة حروف الجر بعضها عن بعض:

ذهب جمهور الكوفيين إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فقد تأتي (من) بمعنى على كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾،[176] وقد تأتي بمعني عن كقوله تعالى: (لقد كنتَ في غَفْلَة مّنْ هَذَا)،[177] وقَد تأتي الباء بمعنى عن كقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾،[178] وقَدْ تأتي بمعنى من كقوله تعالى: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾.[179] وَمذهبُ جَمهور البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض إلا شَذوذاً أما قياساً فلا. وما أوهم ذلك فهو مؤول. أما على التضمين أو على المجاز كما في قوله تعالى: ﴿ولأصَلِّبَنَّكُم فِي

جذُوعِ النَّخلِ﴾،[180] فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن (في) بمعنى (على) وذهب البصريون إلى أنه ليس بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء فهو من باب المجاز، وأما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى،[181]، وقالوا لا تصح إنابة حرف عن حرف كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها [182] ثم لو كان ذلك قياساً لصح أن نقول (سرت إلى زيد) وأنت تريد (معه) وإن نقول (زيد في الفرس) وأنت تريد عليه.[183] ويمكن أن يقال بأن حروف الجر لا تنوب عن بعضها بل الأصل أن لكل حرف معناه واستعماله ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف فتتعاور الحروف على هذا المعنى.

حذف حروف الجر:

إن ظاهرة حذف حروف الجر ظاهرة شائعة في الكلام العربي، لفتت أنظار الدارسين ونتيجة هذا الشيوع منذ بداية النحو وتقعيد اللغة فقد أشار النحويون القدماء إلى هذه الظاهرة وإلى كثرة هذا الحذف، واعترفوا بصحة التركيب مع وجود هذا الحذف فقد أجازوا حذف بعض الحروف وبقاء عملها قياساً مثل (رب) وأجازوا النصب على نزع الخافض، والنصب بعدها مظهر آخر من مظاهر الخفة تنتج عن حذف حرف الجر والتخلص من الكسرة. أن حذف حرف الجر عند سيبويه أكثر من أن يحصي وهذا يدل على ميل العرب إلي التخفيف فهم قد يضمرون أو يحذفون مما كثر في كلامهم لأنهم إلي تخفيف ما أكثروا واستعماله أحوج.[184] تحذف حروف الجر فيتعدى الفعل بنفسه وهو حذف ذكره سيبويه فقال في باب الفاعل... ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله، ومثله ذلك قوله تعالى: ﴿واختَارَ مُوسَى قَومَه سَبْعِينَ رجلاً﴾،[185] وسميته زيداً وكنيت زيداً، أبا عبد الله ودعوته زيداً إذا أردت دعوته التي تجرَي مجرى سميته... ومنه قول الشاعر:

اسْتَغْفِرُ الله ذَنْباً لستُ مُحْصِيَه رَبَّ العِباد إليه الوجه والعَمَلُ

وقال عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمِرتَ به فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نشب

وقال وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة... فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل.[186]

حرف الجر رب:

ذهب سيبويه إلى أن (رب) بمعنى (كم الخبرية)، أي أنها تفيد التكثير، جاء في الكتاب: (واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون.... والمعنى معنى (رب) وذلك قولك (كم غلام لك قد ذهب)... واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب)؛ لأن المعنى واحد، لأن (كم) اسم و(رب) غير اسم بمنزلة من)،[187] وذهب أكثر النحاة إلى أنها حرف يفيد التقليل. قال المبرد: (ورب معناها الشيء يقع قليلا).[188] وذهب آخرون إلى أنها تفيد التكثير كثيراً والتقليل قليلاً، قال ابن هشام: (وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليل. فمثل الأول قوله تعالى: (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ)،[189] وفي الحديث (يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة).[190] ومن الثاني قول أبي طَالَب في النبي (صلى الله عليه وسلم):

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل[191]

ويرد حذف (رب) بعد الواو، والفاء، وبل، وحذفها بعد الواو أكثر، مثل قول إمريء القيس:

وليل كمَوج الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلي

وقال جميل:

رسم دار وقفت في طلله كُنْتُ أَقْضِي الحياة من جلله

وعند البصريين أن الواو للعطف، والجر بـ (رب) محذوفة لا بالواو، قال سيبويه: (وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه كما حذف (رب) في قوله:

وجداء ما يرجى بها ذو قرابة لعطف وما يخشى السماة ريببها

إنما يريدون رب جداء).[192] وجاء في الأصول: (وقال بعض النحويين إن الواو التي في النكرات ليست بخلف من (رب) ولا (كم)، وإنما تكون مع حروف الاستفهام فتقول: وكم قد رأيت وكيف تكفرون، يدل على التعجب، ثم تسقط (كم) وتترك الواو ولا تدخل مع (رب). ولو كانت خلفاً من (كم) لجاز أن يدخل عليها النسق، كما فعل بواو اليمين وهي عندي واو العطف وهذا أيضاً مما يدل على أن رب جواب وعطف على كلام).[193] إذن هذا الحال في (الواو) أما الفاء، وبل فالأظهر أن بعدهما (رب) محذوفة، ولذا يصح إظهار (رب) بعدهما والمعنى

لا يتغير، وهذا ما قاله الرضي: (وأما الفاء وبل فلا خلاف عندهم أن الجر ليس بهما بل بـ (رب) المقدرة بعدهما، لأن (بل) حرف عطف بها على ما قبلها، والفاء جواب الشرط).[194]

حذف الحروف المصدرية:

حذف هذه الحروف قياسي في مواضع معينة وعلى بعض الأقوال الضعيفة في (كي) و(ما).

حذف (أن) من نواصب الفعل المضارع:

من المعلوم أن (أن) تنصب الفعل المضارع باتفاق جميع النحاة، وإنما تنصبه مضمرة محذوفة جوازاً ووجوباً عند البصريين، وأن هذا الإضمار قياسي في المواضع الآتية:

أولاً / تضمر جوازاً في ثلاثة مواضع:

- بعد لام التعليل مثل قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾،[195] أي لأن نسلم.
- بعد كي الجارة غير المقدرة قبلها اللامَ مثلَ: جَئتَ كي أتَعلم: أي كي أن أتعلم ومثل قوله تعالى: ﴿كي لا يكُونَ دولَة﴾.[196] وقال سيبويه في باب الحروف التي تضمر فيها أن: (وذلك اللام التي في قولك: جئتك لتفعل. وحتى، وذلك قولك: حتى تفعل ذاك، فإنما انتصب هذا بأن، أن ههنا مضمرة؛ ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا).[197] وجاء في شرح الأشموني، فإن جعلت جارة كانت أن مقدرة بعدها، وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها.[198]
- بعد الواو، والفاء، واو، وثم العاطفة على اسم خالص من التأويل بالفعل كما قالت ميسون بنت يحدل:

وَلَبُسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أحبُّ إِلَيَّ مِن لُبْسِ الشَّفُوفِ

أي وأن تقر عيني. وقال كعب الغنوي:

وما أنا للشيء الذي نافعي وَيَغْضَبَ مَنْهُ صَاحِبِي بِقَوُولِ

تقديره وما أنا بقؤول للشيء غير النافع ولأن يغضب منه صاحبي. وقال في (أو): واعلم أن ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب على إضمار (أن) كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها.[199]

ثانياً / وتضمر وجوباً في أربعة مواضع هي:

(1) بعد لام الجحود وهي المسبوقة بكون ناقص منفي مثل قوله تعالى: (وما كَانَ الله لِيَظْلِمَهُمْ)،[200] وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾.[201]

(2) بَعدَ (أو) التي يجوز أن تقع (حتى) أو (إلا) مَوقعَها، مثل قول الشاعر:

لأستسهل الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

أي التقدير: حتى أدرك المنى. وقال زياد الأعجم:

وكنتُ إذا غَمَرْتُ قَنَاةَ قَومٍ كَسَرَتْ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيمًا

التقدير: إلا أن تستقيما بإضمار أن أو على معنى إلا أن تستقيما. وجوز سيبويه الرفع فقال: (إن شئت رفعت على الابتداء لأنه لا سبيل إلى الاشتراك).[202] وقال المبرد: الاشتراك هنا جيد بالغ على الوضع وذلك في أداء حسن لأن الماضي معناه الاستقبال. ورد ابن ولاد رأي المبرد قائلاً: (كلام المبرد في هذه المسألة يجري مجرى السهو لأن سيبويه لم يرد بقوله: لأنه لا سبيل إلى الاشتراك، أو تستقيم الذي في البيت، وذلك بين في نص كلامه وذلك أنه ذكر قبل البيت مسألتين في الأمر ثم جاء البيت في إثر هذا الكلام وليس فيه معنى أمر ثم قال بعده: إن شئت رفعت بالأمر يعنى المسألة التي قبل البيت).[203]

(3) بعد حتى بشرط أن يكون الفعل مستقلاً أو في حكم المستقل والغالب فيها أن تكون للغاية، وهذا ما وضحه سيبويه عندما قال: (اعلم أن (حتى) تنصب على وجهين: فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها، فالناصب للفعل ههنا هو الجار في الاسم إذا كان غاية، فالفعل إذا كان غاية منصوب، والاسم إذا كان غاية جر. وأما الوجه الآخر: فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار (أن) وفي معناها، وذلك قولك: كلمتك حتى تأمر بشيء).[204]

بعد الفاء أو المجاب بها نفي أو طلب محضان لنفي، فالنفي المحض مثل قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾،[205] أي فأن يموتوا والطلب إما أن يكون أمراً أو نهياً أو دعاء أو استفهاماً فالأمر مثل قول أبي النجم:

يا ناق سيري عنقاً فسيحاً إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

حيث نصب ما بعد الفاء على جواب الأمر. هذا مذهب البصريين وهو كون الناصب بعد هذه الحروف (أن) مضمرة وأن إضمارها في هذه المواضع قياس مطرد، أما الكوفيون فإنهم يرون أن الناصب هذه الحروف نفسها ولا إضمار، ولكل مذهب من المذهبين نقاش وحجج، ومذهب البصريين هو الراجح السائد لدى النحاة. هذه هي أهم مواضع حذف (أن) قياساً فإن حذفها مع بقاء عملها شاذ يحفظ ولا يقاس عليه مثل ما ورد من قولهم: خذ اللص قبل يأخذك، ومرة يحفرها، فقد جاء رفعه على شيء وهو قليل في الكلام، على مره أن يحفرها، فإذا لم يذكروا أن، جعلوا المعنى بمنزلته في عسينا نفعل. وهو في الكلام قليل.[206] وقراءة بعض القراء،[207] وقوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾.[208] بنصب (يدمغه) وقال عامر بن جوين الطائي:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعدَ مَا كُنتُ أَفْعَلَهُ

فسيبويه حمل هذا البيت على حذف (أن) وإبقاء عملها في (أفعله) وهو شاذ خاصة تقديرها في موضع لا تكون فيه ظاهرة وهو خبر (كاد)،[209] ولهذا استحسن ابن هشام رأي المبرد بتقدير أن أصله (أفعلها) ثم حذفت الألف ونقلت الهاء إلى اللام رغم أنه تقدير غير معهود.[210] ويتضح من هذا أن النحاة متفقون على رواية النصب، ويمكن القول بأن هناك ثلاثة توجيهات: أحدها لسيبويه، والثاني لأبي العباس المبرد، والثالث ذكره الأعلم ولم يسنده إلى قائل، وحاصله أن الفتحة التي على لام (أفعله) فتحة بناء وأن الفعل مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفاً.[211]

ثانياً / حذف كي:

كي يفيد التعليل نحو جئت كي استفيد جاء في (لسان العرب)، كي حرف من حروف المعاني بنصب الأفعال بمنزلة (أن) ومعناه العلة لوقوع الشيء، كقولك جنت كي تكرمني (الجوهري)، أما (كي) فجواب لقولك، لم فعلت كذا؟ فنقول كي يكون كذا وهي للعاقبة كاللام.[212] وذكر سيبويه (أن بعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى)، وذلك أنهم يقولون: كيمة في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا حتى مه. وحتى متى، ولمه).[213] وعند بعضهم لا تفيد التعليل، وإنما التعليل من اللام المقدرة فإذا قلت: جئت كي استفيد فإذا قدرت

(كي) المصدرية وجب تقدير اللام قبلها، أي جئت لكي استفيد واللام تفيد التعليل.[214] وحكى ابن هشام في المغني، أن السيرافي جوز تقدير (كي) بعد لام التعليل مثل جئت لتكرمني، وهو مخالف لما عليه جمهور النحاة من تقدير (أن) دون غيرها لأنها أم الباب فهي أولى بالتجوز،[215] وهو قول يبدو عليه الضعف والخروج عما قاله النحاة الذين يرون تقدير ناصب بعد هذه اللام.

ثالثاً /حذف (ما) المصدرية:

(ما) تدخل على الفعل المتصرف في الغالب، ماضياً كان أو مضارعاً نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَا بَرِئُ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾،[216] أي من إجرامكم، وقوله تعالى: ﴿لتجزى كُلُّ نَفْس بِمَا تَسعى﴾،[217] أي بسعيها، وقد تدخل على غير ذلك قليلاً كما جاء في الكتاب قول المَرار الأسدي:

أَعلاقَةٌ أَمَّ الوليد بعد ما أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالنَّعَامِ المُخْلَسِ [218]

حيث جعل بعد مع ما بمنزلة حرف واحد، ابتدأ ما بعده،[219] ونسب ابن هشام في المغني إلى ابن جني أنه قال يحذف (ما) المصدرية في قول الأعشى:

بآية يقدمون الخيل شعثاً كأن على سنابكها مداما

إذ تقديره عند ابن جني: بأية إقدامهم، ويقول ابن هشام: (وفيه حذف موصول حرفي غير أن وبقاء صلته)،[220] وهذا بناء على مذهب أبي الفتح أن آية لا تضاف إلى جملة، وإنما تضاف إلى مفرد صريح مثل قوله تعالى: ﴿إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت فيه سكينة﴾.[221] أو مؤول مثل قول الشاعر:

أَلَا مَن مُبْلِغُ عَنِّي تَمِيماً بآية ما تُحِبُّونَ الطَّعَامَا

أي: آية حبكم الطعام. وهذان القولان خلاف قول سيبويه الذي يرى أن آية تضاف إلى الجملة الفعلية جوازاً ولا يذكر حرف المصدر معها عند إضافتها إليها وقد استشهد سيبويه بهذين البيتين لمذهبه حاكما بزيادة (ما) في البيت الثاني لأن آية على مذهبه لا تضاف إلى الجملة الفعلية المقدرة بالموصول الحرفي.[222]

حذف (فاء) الجزاء:

باستقراء أقوال النحاة يمكن حصر حذف فاء الجزاء في ثلاثة مواضع:

(1) إذا كان جواب الشرط غير صالح لمباشرة أداة الشرط بأن كان جملة اسمية أو طلبية أو مقرونة بقد أو أحرف تنفيس فإنه يجب قرنه بالفاء وتخلفها (إذا) الفجائية.

(2) إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية أم يدخل عليها أداة نفي.

(3) أو (إن) وهذه الفاء تدخل لربط الجزاء بالشرط، حيث إن الجزاء غير صالح لمباشرة الأداة فوجودها معه مهم جداً من أداة هذه الوظيفة ولذلك يتفق جمهور النحاة أنه لا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر. يقول سيبويه: (وسألته عن قوله إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر، شاعر من قبل أن أنا كريم يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه (الفاء). وقد قاله الشاعر مضطراً يشبهه بما يتكلم به من الفعل قال حسان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهِ يَشْكُرُها والشر بالشر عند الله مثلان

وقال الأسدي:

بَنِي ثَعَلِ لَا تَنْكَعُوا العَنْزَ شَرْبَهَا بني ثَعَلِ مَن يَنْكَع العَنْزَ ظَالِمُ

أي فالله يشكرها، وهو ظالم)،[223] ومن حذف الفاء مع ما دخلت عليه وهو أسهل وهذا الحكم تتفق عليه مراجع النحو، وقد علق المبرد على البيت السابق فقال: فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء لأن التقديم فيه لا يصلح،[224] ومع هذا فأن بعض النحويين نقل أن المبرد يجيز حذف الفاء في الشعر، ونقل بعض آخر منهم أنه يمنعه حتى في الشعر، يقول البغدادي: (في تعليقه على هذا البيت قال النحاس أبو العباس يجيز حذف الفاء في الشعر ونقل العيني خلافه قال: وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر)،[225] وفي الاشموني وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار،[226] والحق أن المبرد يقول بحذف الفاء للضرورة في هذا الموضع.

حذف (لام) الأمر:

من الأدوات التي يجزم بعدها الفعل لام الأمر وهي تلزم فعل غير المخاطب للدلالة على الأمر وذلك أمر المتكلم لنفسه نحو (لأذهب إليه). ذهب بعض النحاة إلى أن اللام قد يجوز حذفها واستشهد سيبويه بقول الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ من شيء تَبَالاً

وإنما أراد: لتفد. وذكر المازني أنه قال: يجوز أن يكون الشاعر أراد – تفدى – على الخبر ولكنه حذف الباء كما حذفوا من دوامي الأيد،[227] وهذا ما ذكره الزمخشري في شرح لامية العرب ولكنه ذكر في المفصل أن الأصل لتفد فحذفت لام الأمر للضرورة في البيت،[228] وقال متمم بن نويرة:

على مِثْلِ أَصْحَابِ البعوضة فاخْمُشِي لَكَ الويلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكَ مِن بَكَى

أراد سيبويه ليبك من بكى حيث أضمر اللام مع إعمالها، ويجوز أن يكون الجزم في (يبك) عطفاً على ما في (أخمش)، من معنى الجزم كأنه قال (لتخمش).[229] وقال السيوطي في المغني وليس بيت متمم مثل الأول وإن كان سيبويه قد همع بينهما وذلك أن المعطوف يعطف على اللفظ وعلى المعنى فعطف الشاعر على المعنى لأن الأصل في الأمر أن يكون باللام فحذفت مخففاً والأصل: فلتخفمشي فلما اضطر الشاعر عطف على المعنى فكأنه قال فلتخمشني ويبك فيكون الثاني معطوفاً على الأول.[230]

همزة الاستفهام:

تتصف الهمزة من بين سائرة أدوات الاستفهام بجواز حذفها اعتماداً على القرائن ولذلك نرى أن حذفها في اللغة المنطوقة أكثر وأظهر حيث يعتمد الناطق على التنغيم وهو عامل في تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة من إثباتية واستفهامية وتعجبية... الخ، بالإضافة إلى ما قد يتوفر من قرائن حالية والتنغيم وحده كاف دون ذكر الهمزة في الدلالة على الاستفهام. فالهمزة تستعمل للتصدير والتصديق والتصوير هو ما يجاب عنه بالتعيين نحو (أمحمد عندك أم خالد) فتجيب محمد أو خالد، والتصديق هو كيجاب عنه بـ (نعم) أو (لا) نحو (أحضر القاضي) فتجيب بنعم أو لا، بخلاف أدوات الاستفهام الأخرى فإنها تستعمل للتصور خاصة إذ هي لا يجاب عنها بنعم أو لا بل بالتعيين نقول من حضر فيقال: سعيد، ونقول: كيف أصبحت؟

فيقال: بخير ما عدا (هل) و(أم) المنقطعة فأنهما تستعملان للتصديق خاصة،[231] وقد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي إلى معاني أخرى منها التسوية والإنكار والتقدير والتهكم والأمر والتعجب...إلخ.

حذفها:

يجوز حذف همزة الاستفهام إذا دل عليها دليل وذلك نحو قول عمر بن أبي ربيعة:

لَعَمْرُكَ مَا أَدَرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَم بِثَمَانِ

فالتقدير أسبع..؟، فحذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها[232] ومن قراءة ابن محيصن قوله تعالى: ﴿وسواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾.[233]

حروف النداء:

وهي (يا وأيا وهيا وأي والهمزة و وا) فالثلاثة الأول لنداء البعيد أو من هو بمنزلته من نائم أو ساه، فإذا نودي بها عداهم فلمرض المنادي على إقبال المدعو عليه، وأي والهمزة للقريب. ويجوز حذف حرف النداء اكتفاء بدلالة القرائن عليه فيقال في مثل يا زيد أقبل زيد أقبل ومنه قوله تعالى: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾.[234] ويلزم ذكر حرف النداء مع لفظ الجلالة (الله) ومع اسم الجنس، سواء كان نكرة مقصودة أم غير مقصودة واسم الإشارة فإذا ناديت (الله) قلت يا الله وكذا اسم الجنس واسم الإشارة نحو يا رجل ويا هذا وليس لك أن تحذف حرف النداء وشذ (أصبح ليل)[235] أي ياليل و(أفتد مخنوق)،[236] أي يا مخنوق و(أطرق كرا)[237] أي يا كروان يلزم الحذف في الاستفهامية والتعجب والندبة.[238] وقال سيبويه في باب الحروف التي ينبه بها المدعو.... (وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك: حار بن كعب وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه، ولا يحسن أن نقول: هذا، ولا رجل، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجل. ولا يجوز ذلك في المبهم، لأن الحرف الذي ينبه به لزم المبهم كأنه صار بدلاً من (أي) حين حذفته).[239] وقال: (وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر، وقال العجاج:

جَارِي لا تستنكري عذيرى سيري وإشفاقي على بعيري

الشاهد فيه حذف حرف النداء ضرورة من (جاري) وهو اسم نكرة النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء وإنما يطرد حذفه في المعارف، وسيبويه يقصد بالنكرة ما كان نكرة قبل النداء فصار معرفة بعده لا كما اعترض عليه المبرد – فالمبرد رد الاستشهاد بهذا البيت وقال: (لقد أخطأ في

هذا كله خطأ فاحشاً وذلك أن قوله جاري لا تستنكري عذيري)،[240] ويقول المبرد: (جارية هنا معروفة، والدليل على ذلك الترخيم ولو كانت نكرة لزمها في النداء التنوين والنصب، فلم يجز ترخيمها لأن المضاف لا يرخم في النداء لأنه جار على الأصل وكذلك النكرة، ولو جاز ترخيمهما في النكرة لجاز في غير النداء).[241]

الخاتمة:

وبعد، فقد بلغ هذا البحث غايته. وهي غاية نرجو أن تكون إضافة متواصلة ورصيدا يضاف إلى دراستنا اللغوية خاصة، بالرغم من أن موضوع هذا لم يسبق لأحد أن قام بدراسته دراسة متكاملة مع أهميته العلمية. فقد وصلت من خلال هذا البحث إلى نتائج عديدة من أهمها وأجدرها هذه.

النتائج:

أولا / ظاهرة التقدير ظاهرة أصيلة ومتميزة في بناء النحو العربي الذي بناه وشيد أركانه النحاة القدماء أمثال الخليل وسيبويه والمبرد ونلاحظ هذا في مؤلفاتهم وكتبهم، فحاولوا من خلال هذه الظاهرة تسويغ بعض الظواهر.

ثانياً / إن الحذف في اللغة في أغلب احواله طلباً للخفة بشرط آلا الحذف مخلاً بشكل الكلمة، أو الجملة مع وجود قرينة تدل على الشيء.

ثالثاً / أكد هذا البحث على أهمية أثر الكتاب باعتباره سجل للدراسات التي سبقته، أما أثره فيما بعده فهو عظيم جداً، لا يزال البحث يعتمد على النماذج والمقارنات على الرغم ما قيل عن الأثر

رابعاً / وافق اغلب النحاة سيبويه منهم المبرد فهو لم يكن مجرد ناسخ لآراء سيبويه مردد لها من كان يحاوره في بعض المسائل، ويخالفه في بعضها، ويوازن سيبويه وغيره فيقدم رأي غيره.

الهوامش:

(1) من الآية 184: من سورة البقرة.
(2) من الآية 3: من سورة فاطر.
(3) من الآية 6: من سورة القلم.
(4) ينظر: الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها، أحمد زكي صفوت، ص 90.
(5) يا معشر الشباب من استطاع الباء فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء. صحيح البخاري، ج 3، ص 238، باب النكاح.
(6) ينظر: الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها، أحمد زكي صفوت، ص 90.
(7) ينظر: الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها، أحمد زكي صفوت، ص 91.
(8) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج 1، ص 84.
(9) ينظر: الكتاب، ج 2، ص 126. الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها، أحمد زكي صفوت، ص91-92.
(10) الكتاب، ج 1، ص 143.
(11) من الآية 1: من سورة النور.
(12) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 143.
(13) الآيتان 4، 5: من سورة الهمزة.
(14) ينظر: الكتاب، ج 2، ص 62، الشاعر هو الأخطل. ينظر: الديوان، ص 101، من قصيدة قالها يمدح فيها عبد الملك بن مروان.
(15) من الآية 46: من سورة فصلت.
(16) من الآية 220: من سورة البقرة.
(17) من الآية 22: من سورة الكهف.
(18) من الآية 5: من سورة الفرقان.
(19) من الآية 5: من سورة الأنبياء.
(20) الكتاب: جـ 2، ص63,62.
(21) من الآية 112: من سورة التوبة.
(22) من الآية 111: من سورة التوبة.
(23) الكتاب، ج 1، ص 402.
(24) الكر هو: بالضم، مكيال لأهل العراق، ستون قفيزاً، أو أربعون أردباً.
(25) كتاب، ج 1، ص393.
(26) البيتان ليس في ديوانه.
(27) الكتاب، ج 1 ص196.
(28) ينظر: المصدر السابق، ج 1 ص 281-282.
(29) المصدر نفسه، ج 1، ص 282.
(30) هامش الكتاب، ج 1، ص 271.
(31) ينظر: لكتاب، ج 1، ص 271.
(32) من الآية 81: من سورة النساء.
(33) من الآية 20: من سورة طه.
(34) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج 1، ص 135. والمقتضب، ج 3، ص 187.
(35) ينظر: همع الهوامع، ج 1، ص 268.
(36) ينظر: المقتضب، ج 3، ص 187.
(37) الكتاب، ج 1، ص 69.
(38) ينظر: شرح الكافية، ج 3، ص 382.

(39) الآية 4: من سورة المسد.
(40) شرح الكافية، ج 1، ص 316.
(41) الكتاب ج 2، ص، 77.
(42) شرح لتسهيل، ج 3، ص 17.
(43) الكتاب، ج 1، ص 319.
(44) المصدر السابق، ج 1، ص 320.
(45) من الآية 163: من سورة الأعراف وقرأ سيد وطلحة (معذرة) بالنصب، ونصبه عند الكسائي من وجهين أحدهما على المصدر والثاني على تقدير فعلنا ذلك معذرة وهي قراءة حفص عن عاصم والباقون بالرفع، وهو الاختيار وهذا قول سيبويه، ينظر تفسير آيات الأحكام للقرطبي، ج 4، ص 307.
(46) الكتاب، ج 1، ص 321.
(47) ينظر: المصدر السابق، ص 321.
(48) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 321.
(49) ينظر: المصدر نفسه. ج 1، 321.
(50) (همع الهوامع) للسيوطي، ج 2، ص 40.
(51) ينظر: الكتاب، ج2، ص 302.
(52) من الآية 113 من سورة آل عمران.
(53) يُنظر: حاشية الصبان، ج1، ص 167.
(54) من الايه26: من سورة البقرة.
(55) الكتاب، ج2، ص302.
(56) حاشية الصبان، ج2، ص 168.
(57) شرح الكافية، ج 1، ص 305.
(58) من الآية 5: من سورة المائدة.
(59) من الآية 35: من سورة الرعد.
(60) شرح الكافية، ج 1، ص 111، 112.
(61) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 295.
(62) ينظر: همع الهوامع، ج 1، ص 86.
(63) الكتاب، ج 1، ص 284.
(64) (همع الهوامع)، ج2، ص 161.
(65) من الآية 41: من سورة فصلت.
(66) ينظر: المقتظب، ج1، ص235.
(67) ينظر: الكتاب، ج1،ص285.
(68) ينظر: المصدر السابق، ج2،ص84.
(69) ينظر: المغني لابن هشام، ج 2، ص 261.
(70) ساقه في المقتضب على أنه حديث، ج 4 ص 119، وساق ابن هشام في المغني، ج2، ص 261، على أنه غير حديث. وفتشت عنه في كتب الحديث المشهورة ولم أجده.
(71) ينظر: الكتاب، ج2، ص 346، والبيت قائله مجهول.
(72) ينظر: شرح الكافية، ج 1، ص 270.
(73) الكتاب، ج2، ص 129.
(74) من الآية 251: من سورة البقرة.
(75) (همع الهوامع)، ج2، ص42.
(76) ينظر: شرح الكافية للرضى، ج1، ص270 بشئ من التصرف والاختيار.

(77) ينظر: الكتاب، ج3، ص502، (همع الهوامع)، ج2، ص43.
(78) ينظر: المغني لابن هشام، ج2، ص262.
(79) الكتاب، ج1، ص300.
(80) ينظر: شرح الكافية، ج1، ص، 272.
(81) الكتاب، ج1، ص300.
(82) المصدر السابق، ج1، ص156.
(83) ينظر: شرح الكافية، ج 1، ص 272.
(84) ينظر: مسلم باب الصلاة. وينظر: الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم 8413.
(85) ينظر: هوما الحومة، ج1، ص107.
(86) ينظر: شرح الأشموني، ج 1، ص 293. المقدرة فيما تقدم تامة وليست ناقصة.
(87) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 191.
(88) ينظر: (همع الهوامع)، ج 1، ص 106.
(89) ينظر: شرح الكافية للرضي، ج1، ص276.
(90) ينظر: المصدر السابق، ج1، ص106.
(91) ينظر: شرح الاشموني، ج2، ص89.
(92) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج 2، ص 240.
(93) الخصائص، ج2، ص 368.
(94) من الآية 186: من سورة آل عمران.
(95) ينظر: الخصائص، ج 2، ص 361.
(96) من الآية 87: من سورة القصص.
(97) من الآية 26: من سورة مريم.
(98) من اللايتان 14 - 15: من سورة البلد.
(99) من الآية 149: من سورة الأنعام.
(100) من الآية 14: من سورة فصلت.
(101) من الآية 13: من سورة البقرة.
(102) من الآية 85: من سورة الواقعة.
(103) ينظر: المغني لابن هشام، ج2، ص 203.
(104) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 87، هذا البيت من قصيدة لجرير في مدح عبد الملك ابن مروان، ينظر: ديوانه، ص 77.
(105) ينظر: الأمالي الشجرية لابن الشجري، ج 1، ص 93.
(106) ينظر: النكت، ص 56.
(107) البيت لامرئ القيس، ينظر ديوانه، ص 129، طبعة دار المعارف، 1984، برواية "فلما دنوت تسيدتها فثوباً أجره".
(108) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 86.
(109) ينظر: هامش الكتاب، ج 1، ص 87.
(110) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج 3، ص 139، الأشباه والنظائر، ج 1، ص 275.
(111) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج 3، ص 154.
(112) ينظر: اللغة والنحو، حسن عون، ص 65.
(113) الصراع بين القراء والنحاة، أحمد الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج 38، ص 90.
(114) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 270، 271.
(115) من الآية 4: من سورة القيامة.
(116) الكتاب، ج 1، ص 271.

(117) ينظر: المصدر السابق، ج 1، ص 271.
(118) ينظر: المقتضب، ج 4، ص 307.
(119) ينظر: شرح الكافية، ج 1، ص 204.
(120) الكتاب، ج 1، ص349.
(121) من الآية 79: من سورة النساء.
(122) من الاية12: من سورة النحل.
(123) شرح الكافية، ج 1، ص 204.
(124) من الآية 92: من سورة الأنبياء.
(125) الكتاب، ج 2، ص147.
(126) قراءة الرفع هي قراءة الجمهور وقراءة النصب لعيسى وابن أبي اسحاق وزيد بن علي. ينظر: تفسير أبي حيان، ج 7، ص464.
(127) من الآية 33: من سورة سبا.
(128) ينظر: شرح الرضى على الكافية، ج 1، ص 299.
(129) من الآية 93: من سورة البقرة.
(130) من الآية 21: من سورة الفجر.
(131) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 212.
(132) ينظر: الخصائص لابن جني، ج 2، ص 402.
(133) ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ج 3، ص 206.
(134) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، القسم الأول، ص 41-94.
(135) ينظر: الخصائص لابن جني، ج2، ص 452.
(136) ينظر: المصدر السابق، ج 2، ص 403.
(137) من الآية 82: من سورة يوسف
(138) الكتاب، ج 1، ص 212.
(139) من الآية 82: من سورة يوسف.
(140) من الآية 33: من سورة سبا.
(141) من الآية 177: من سورة البقرة
(142) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 213.
(143) يذكر قوما قد انهزموا وأخذ سلاحهم فجعلوا يصيحون صياح النعام، ويشردون شروده، وسلي، ماء لبني ضبة بناحية اليمامة. وفاق النعام يقوق: صوت ينظر: اللسان. مادة: عذر.
(144) من الآية 177: من سورة البقرة.
(145) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 215.
(146) من الآية 189: من سورة البقرة.
(147) من الآية 46: من سورة هود.
(148) من الآية 93: من سورة البقرة.
(149) ينظر: معاني النحو، فاضل السمرائي، ج 3، ص 142.
(150) من الآية 75: من سورة الإسراء.
(151) نسب هذا البيت لربيع بن ضبع الفزراي. ينظر: شرح أبيات المغني، ج8، ص 90.
(152) يقال تفرقوا أيدي سبا ياعز سبا وقال كثير أيادي سبايا عز ما كنت بعدكم فلم يحل للعينين بعدك منزل ضربت العرب بهذا المثل في الفرقة، لأنه لم أذهب الله عنهم جنتهم وغرق مكانتهم تفرقوا في البلاد فأصبحوا متفرقين وأخذا كل منهم طريقاً.
(153) من الآية 19: من سورة الأحزاب.
(154) ينظر: الكتاب، ج1، ص 179.

(155) المقتضب، ج4، ص 228.
(156) الانتصار لابن ولادً، ص 58 - 61.
(157) الخصائص لابن جني ج2،ص407.
(158) من الآية 159: من سورة النساء
(159) الكتاب، ج 2، ص 345.
(160) الشعر: لم ينسب سيبويه هذا البيت ولا عزاء، وفي شرح التصريح نسب إلى أبو الأسود الجمالي وأكثرالمراجع إلى حكيم. ينظر شرح التصريح، ج 2، ص 18. ينظر: الخزانة ج 3، ص 311.
(161) من الآية 11: من سورة الجن
(162) ينظر: الكتاب، ج 2، ص 346.
(163) ينظر: شرح التصريح، ج 1، ص 130.
(164) شرح المفصل لابن يعيش، ج 3، ص 150.
(165) من الآية 116: من سورة البقرة.
(166) من الآية 15: من سورة الرعد.
(167) نظر: ديوانه ص 6 واللتيا: تصغير (التي) على غير قياس، وهو تصغير في معنى التشنيع.
(168) ينظر: الكتاب ج 2، 346. شرح المفصل لابن يعيش، ج 3، ص 153، ونوادر أبي زيد، ص 122.
(169) الخصائص، ج 2، ص 273.
(170) المصدر السابق، ص 280.
(171) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج8، ص 7، شرح الرضى على الكافية، ج2، ص 354.
(172) ينظر: شرح الكافية للرضى، ج 2، ص 354.
(173) ينظر: المصدر السابق، ص 354.
(174) ينظر: شرح الكافية للرضى، ج 1، ص 24.
(175) ينظر: الكتاب، ج 2، ص 162.
(176) من الآية 77: من سورة الأنبياء.
(177) من الآية 22: من سورة ق.
(178) الآية 1: من سورة المعارج.
(179) من الآية 6: من سورة الإنسان.
(180) من الآية 71: من سورة طه.
(181) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج 1، ص 111.
(182) ينظر: المصدر السابق، ج 1، ص 111
(183) ينظر: الخصائص لابن جني، ج 2، ص 308، الفروق اللغوية، ص 13،14 - شرح المفصل لابن يعيش ج 8، ص 15.
(184) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 163.
(185) من الآية 155: من سورة الأعراف.
(186) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 37.
(187) المصدر السابق، ج 1، ص 124
(188) المقتضب، ج 4، ص 139.
(189) من الآية 2: من سورة الحجر.
(190) البخاري: ج 1، ص 44 (سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن، وماذا فتح من الخزائن، أيقظوا صواحبات الحجر، فرب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) وفي إعراب الحديث 203 رقم 21 (يا رب كاسيات في الدنيا، عاريات في الآخرة).

(191) المغني لابن هشام، ج 1، ص 134، 135.
(192) الكتاب، ج 2، ص 144.
(193) أصول النحو لابن السراج، ج1، ص 512، 513.
(194) شرح الرضي، ج 2، ص 369.
(195) من الآية 71: من سورة الإنعام.
(196) من الآية 7: من سورة الحشر.
(197) الكتاب، ج 3، ص 6.
(198) ينظر: شرح الأشموني، ج 3، ص 280.
(199) الكتاب، ج 3، ص 46.
(200) من الآية 40: من سورة العنكبوت.
(201) من الآية 137: من سورة النساء.
(202) الكتاب، ج 3، ص 48،49.
(203) ينظر: المقتضب ج 2، ص 29. الانتصار، لابن ولاد، ص 169.
(204) الكتاب، ج 3، ص 21.
(205) من الآية 36: من سورة فاطر.
(206) ينظر: الكتاب، ج 3، ص 99.
(207) قرأ هذه الآية عيسي بن عمر بالنصب. ينظر: البحر المحيط، ج 7، ص 416.
(208) من الآية 18: من سورة الأنبياء.
(209) ينظر: الكتاب، ج 1، ص 307.
(210) ينظر: المغني لابن هشام، 893، تحقيق د. مازن مبارك.
(211) ينظر: الأغاني، ج 9، ص 93.
(212) ينظر: اللسان، ج2، ص 101.
(213) الكتاب، ج 3، ص 6.
(214) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج 1، ص 182.
(215) ينظر: المصدر السابق، ص 266.
(216) من الآية 35: من سورة هود.
(217) من الآية 15: من سورة طه.
(218) هذا البيت ذكره سيبويه مرتين في ج 1، ص 116، ونسبه للمرار الأسدي، وفي، ج 2، ص 139، ونسبه المرار الفقعسي. يصف الشاعر علو سنه وأن الشيب قد جلل رأسه فلا يليق به اللهو والصبا، وأفنان الرأس: خصل شعره. والثغام: نبت إذا يبس صار أبيض.
(219) ينظر: الكتاب ج 2، ص 139.
(220) مغني اللبيب لابن هشام، ج2، دب 266.
(221) من الآية 248: من سورة البقرة.
(222) ينظر: الكتاب، ج 3، ص 118.
(223) الكتاب، ج 3، ص 64،65 ويني ثعل نداء، وهم بنو ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء. والنكع: المنع والشرب، بالكسر: الحظ من الماء.
(224) ينظر: المقتضب، ج 2، ص 73.
(225) خزانة الأدب، ج2، ص 444.
(226) ينظر: شرح الأشموني، ج 4، ص 21.
(227) ينظر: الكتاب، ج 4، ص 8.
(228) ينظر: شرح المفصل، ج 1، ص 24، مغني اللبيب لابن هشام، ص 298.
(229) ينظر: الكتاب، ج 3، ص 9.

(230) ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي، ص 597.
(231) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ج2، ص 349. ينظر: (همع الهوامع)، ج2، ص 69.
(232) ينظر: الكتاب، ج 3، ص 175، وروايته في الديوان: فوالله رميت...
(233) من الآية 60: من سورة البقرة.
(234) من الآية 29: من سورة يوسف.
(235) أصبح ليل: يضرب لكل مشفوق عليه مضطر. ينظر: الامثال للميداني ج 2، ص 78.
(236) قاله شخص وقع في الليل علي سليك من سلكه وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك: الليل طويل وأنت مقمر: أي أنت آمن ينظر: الأمثال للميداني ج 1، ص 403.
(237) رقية يصدون بها الكرا: يقولون: أطراف كرا النعام في القرى. ينظر: الأمثال للميداني، ج 1 ص 431- 432.
(238) ينظر: شرح الرضى على الكافية، ج 1، ص 172. الكتاب، ج 2، ص 231.
(239) الكتاب، ج2، ص 230.
(240) المقتضب، ج 4، ص 260.
(241) المصدر السابق، ج 4، ص 206.

★★★★★